المحسوب نسبة ٨٪ ، دواء اصيل ليس له عدد كاف من البدائل المحلية من نفس التركيب ويخصم من سعر البيع المحسوب نسبة ٤٪ .

دواء بديل مقلد : له عدد كاف من البدائل المحلية من نفس التركيب ويخصم من سعر البيع المحسوب نسبة ١٢٪ . ليس له عدد كاف من البدائل المحلية من نفس التركيب يخصم من سعر البيع المحسوب نسبة ٨٪ .

اما الدواء الرابع فهي ، ادوية السعال والمقويات وادوية المسكنات ما يسمى (البارستيمول) ويخصم عليها ١٦٪ من اسعار البيع المحسوبة .

هذا ايها الزملاء عندما شعرنا انه من الواجب اشراك السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وكذلك اصحاب العلاقة من نقابة الصيادلة والمستودعات .

(مرفق محضر الاجتماع) .

واما عن الغذاءِ أيها الزملاء الكرام فأنني اؤكد على الجهودِ التي بذلتها ويبذلها زملائي في وزارة الصحة ... الرجالُ الذين لا يُقدِرَهُم إلا من عاش معهم ... فالرجالُ لا يُعرَفُون إلا بالملمات ... وقد عايشَ هؤلاءِ الرجالُ ملماتٍ عديدةً كانوا فيها محطَ الاملِ والرجاءَ ... فكم تصدوا لاغذيةٍ فاسدةٍ ... وكَم من اغذيةٍ فاسدةٍ أُتلفتْ ... وَكم من مصنعٍ أُقفلْ لعدمِ استيفائِه الشروط الصحيةَ اللازمة ... وكَم من بضاعةٍ رُفضتْ او صودرتْ لإنها غيرَ مطابقةٍ للمعايير والمقاييس . وبعد ... أيها السيدُ الرئيس ... أيها الزملاءُ الكرامُ فإنه يتضحُ أن مزيداً من العنايةِ بالتشريعاتِ القائمة وتحديثها كلما دعت الحاجةُ كفيلةٌ برأب اي خللٍ ... ولا أخالُ الحكومةَ - أي حكومةٍ - تُبخلُ في دعمِ أيةِ مؤسسةٍ من مؤسساتِها لتطبيقِ القانونْ ... كما أنني لا أخالُ وزيراً يتهاونُ في تطبيق القانونْ ... وعلى كلِ طرفٍ أنْ يتحملَ مسؤوليته كاملةً أمام هذا المجلسِ الذي ادعوه أن يتحقق ويُحققَ ويَجلي الحقيقةَ كاملةً أمامَ الشعبِ الذي يَرْنُو دائماً الى مجتمعٍ نظيفٍ يحكمهُ العدلُ والقانونُ والمساواةُ بين مواطنيه .... واللهَ أدعو أنْ يجعلنا قادرين على إصلاح أنفسنا لإن الاصلاحَ يبدأ بالنفوسِ وليسَ بالنصوصْ .

واللهُ من وراءِ القصد .

والسلامُ عليكمْ ورحمةُ اللهِ وبركاتُه .

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الصحة

الرقم : م ص ٢ / ٧ / ٤٠٧١

التاريخ : / ذو القعدة / ١٤١٠

الموافق : ٣ / ٦ / ١٩٩٠

مدير الصيدلة والرقابة الدوائية

أرفق طياً صورة عن محضر الاجتماع الذي عقد في وزارة الصحة بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣٠ راجياً تنفيذ ما جاء به .

واقبلوا تحياتي ،،

لسخة لملف اللجنة الفنية — وزير الصحة

الدكتور محمد الزبن

هذا من الأصل

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثالث) لمجلس النواب الثاني عشر

المنعقدة في ٢٥ / شعبان / ١٤١٤ هجرية

الموافق ١٩٩٤/٢/٦ ميلادية .

(العدد ١٧) (المجلد ٣١)

- جدول الأعمال -

الصفحة

محضر الجلسة

في تمام الساعة الرابعة من مساء يوم الأحد الموافق ١٩٩٤/٢/٦ ميلادية ، عقد مجلس النواب جلسته السابعة عشرة (اليوم الثالث) من الدورة العادية الأولى برئاسة دولة طاهر المصري وحضور أمين عام مجلس الامة السيد صالح الزعبي .

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة : سماحة الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني ، معالي السيد علي ابو الراغب ، معالي الدكتور عبد الله النسور ، سعادة السيد عبد الهادي المجالي ، سعادة السيد سمير الحباشنة .

وحضر من الحكومة

١- دولة الدكتور عبد السلام المجالي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .

٢- معالي الدكتور معن ابو نوار : نائب رئيس الوزراء .

٣- معالي الدكتور سعيد التل : نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي .

٤- معالي السيد طاهر حكمت : وزير العدل .

٥- معالي الدكتور جواد العناني : وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٦- معالي السيد وليد عصفور : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

٧- معالي الدكتور عبد الله عويدات : وزير الشباب .

٨- معالي الدكتور زياد فريز : وزير التخطيط .

٩- معالي السيد احمد العقايلة : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

١٠- معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١١- معالي الدكتور محمد مهدي الفرحان : وزير الزراعة .

١٢- معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية .

١٣- معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .

١٤- معالي السيد راضي ابراهيم : وزير التموين .

١٥- معالي السيد خالد الغزاوي : وزير العمل .

١٦- معالي السيد طلال سطعان الحسن : وزير دولة للشؤون الخارجية .

١٧- معالي الدكتور طارق السحيمات : وزير البريد والاتصالات .

١٨- معالي الدكتور عبد الرحيم ملحس : وزير الصحة .

١٩- معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

٢٠- معالي الدكتور خالد العمري : وزير

هكذا من الأصل

التربية والتعليم .

٢١- **معالي الدكتور محمد عفاش العدوان** : وزير السياحة والاثار .

٢٢- **معالي السيد اديب الهلسة** : وزير النقل .

٢٣- **معالي الدكتور فواز ابو الغنم** : وزير دولة .

٢٤- **معالي الدكتور امين محمود** : وزير الثقافة .

٢٥- **معالي الدكتورة ريما خلف** : وزيرة الصناعة والتجارة .

٢٦- **معالي الدكتور عبد الرزاق النسور** : وزير الاشغال العامة والاسكان .

وحضر من الأمانة العامة : الدكتور حسين ابو عرابي ، السيد علي الحسبان ، السيد محمد الرديني ، السيد حمد الغرير .

١- افتتاح الجلسة .

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني واعلن افتتاح الجلسة ، ونستأنف موضوع الغذاء والدواء وأول المتحدثين الدكتور محمد الزبن .

الدكتور محمد عضوب الزبن :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

الزملاء الكرام

لقد ترددتُ طويلاً في التعقيبِ على ما أفضى به معالي وزيرُ الصحة ، سواءً ما نُشرَ منه في الصحافةِ أو ما قالهُ في بيانِه يومَ الاربعاءِ الماضي أمامَ هذا المجلسِ الكريمْ ... ولكنني عزمتُ على الحديثِ ... لأن الامر يتعلقُ مباشرةً بالوطنِ ... والمواطنْ .. الوطنُ الذي لا يَعْدِلُهُ حتى الخُلدْ ... والمواطنُ ذلكَ الانسانُ الذي وصفهُ القائدُ بأنه أغلى ثروةٍ يُمكنُ أن يمتلكها الاردنْ ... فكيفَ بنا نحنُ نواب الامةِ لا نولي هذا المواطن الذي حملنا الامانةَ ، كلَّ العنايةِ لمعالجةِ أُموره ، وتوفيرِ افضلِ سبل الحياةِ الكريمةِ التي يتوقُ لها .

أيها الزملاءُ الأفاضل

إنَّ اجملَ حكمْ ... هو حكمُ العقلِ على البينةْ وإن المعرفةَ ... مع الضميرِ الحي ... ورجاحةِ العقل ... هي الطريقُ للوصولِ الى الهدفِ المنشودْ .

أيها الزملاءُ الكرامْ

يقول معالي الوزير في بيانه ... ((وتلتقي الحكومةُ في هذا الموضوع مع مجلسكم الكريم في الحرصِ الاكيد على صحةِ المواطن ، وسلامةِ دوائِهِ وغذائه وبيئتِه ، ولعلها المرة الاولى التي تبادرُ الحكومةُ بالتصدي لكشفِ خفايا مواضيعَ دقيقةْ ... دون أن يكونَ ذلك أستجابةً لضغطٍ أو ردةِ فعلٍ ، وتأكيداً على محاربة الفسادِ والمفسدين ..

.. ويضيف معاليه قائلاً ... ((منذُ أن

تسلمتُ عملي في وزارة الصحة تبين لي أن من المهامِ الاساسيةِ التي تقعُ على عاتقي هي التعاملُ مع أمورِ الدواءِ والغذاءْ ... ولقد قمتُ نتيجة لذلك بدراسةِ وضع الرقابة الدوائية والغذائية ... التشريعيةِ والاداريةِ والفنيةْ .))

أيها الزملاءُ الكرامْ

دعونا نعقبُ على موضوعِ التشريعات التي أشارَ اليها معاليه ..

إن اول تشريع لحمايةِ الصحةِ كان قانون الصحة عام ١٩٢٦ ومن ثَمَ تتابعتْ التشريعاتُ الصحيةُ فكانَ قانونُ الصحةِ العامةُ المعمولِ به حالياً الذي صدرَ عام ١٩٦٦ وتعديلاته في أعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٨٠ ، وتنص المادة الثانية منه :-

- وليسمعوا زملائي الافاضل -

١) على الرغم مما ورد في هذا القانونْ أو أيِ تشريعٍ آخر ، للوزير :-

أ- ان يُصدرَ امراً خطياً يمنعُ بموجبه بيعُ أو تناولُ أو تداولُ الاطعمةِ أو العقاقيرِ الطبيةِ المغشوشة أو الموصوفةِ وصفاً كاذباً ... أو إذا ثبتَ له ان الاطعمةَ أو العقاقيرَ ضارةٌ بالصحةِ أو يُحتمل أن تكونَ ضارةً بها .

ب- أنْ يُصدر تعليماتٍ بالتنسيق مع كلٍ من وزيري الصناعةِ والتجارةِ والتموين يُمنع بموجبها استيرادُ او ادخالَ أي مادةٍ غذائيةٍ أو عقاقيرِ الى المملكة ... إذا مضى نصفُ أو أكثرُ مدةِ صلاحيتها .

أما عن الدواء أيها الزملاء الأفاضل ... فلقد تحدثَ الكثيرُ من الزملاءِ عن طريقةِ تسجيله من خلال اللجنةِ الفنية . ولكنني أود أن اذكر نصّ المادةِ التاليةِ من نظامِ اللجنة الفنيةِ لمراقبةِ الادوية :-

المادة ٨/أ : على المستودعِ المستوردِ تقديم طلب تسجيلٍ جديدٍ لكل دواء مضى علىتسجيله خمس سنوات ، وذلك بناءً على طلب الوزارة ، وللجنة بعد دراسة هذا الطلب إلغاءُ تسجيلِ الدواء أو استمرار تسجيله او تحديد سعره .

وفيما يتعلق بالتفتيش على المؤسسات التي تتعاملُ مع الدواء فاليكم نصّ المادة (٤) من قانون مزاولة مهنة الصيدلة :-

المادة ٤ :

أ- يكونُ التفتيشُ على المؤسساتِ الصيدلانية من اختصاص المدير أو رئيس قسمِ الصيدلةِ أو مفتشِ الصيدليات أومن يكلفه الوزير من الاطباء والصيادلة بالوزارةْ ، ويمارس المفتشُ العام الذي يقومُ بواجباتهِ بمقتضى أحكام هذه الفقرة صلاحياتِ الضابطةِ العدليةِ المنصوصِ عليها في قانون اصول المحاكماتِ الجزائية المعمولِ به .

وأما من الناحيةِ الفنيةِ والادارية ، فقد إطلعتُ عند تسلمي لمهامي وزيراً للصحة عام ١٩٩٠ على كتابٍ من رئيس مختبر الرقابة الدوائية بتاريخ ١٩٨٩/١/٧ موجه الى معالي وزير الصحة انذاك الزميل الفاضل الدكتور

زهير ملحس يقول فيه رئيس مختبر الرقابة الدوائية : ان مختبرَ الرقابةِ بمساحته الحالية أُسس منذ ٨ سنوات ، علماً أن حجم العمل إزدادَ عشرينَ مرةً ونوعُ العملِ ازداد عشرَ مراتٍ وعددُ الفحوصاتِ التي تُجرى على المستحضر الصيدلاني الواحدْ إزدادت بمعدلها خمسَ مرات وعددُ الاجهزةِ والمعداتِ ومخزونِ الموادِ الكيمياوية تزايدَ خمس مرات ، الأمرُ الذي ادى الى الشعور والقناعةِ بأن هذه المساحةَ لا تفي بأغراض المختبر .

وقد قمت بعد ذلك ايها الزملاء بتأمينِ مبنىً ، مساحته ١٨٠٠ متر مربع في جبل عمان / الدوار الاول وقمنا بإعداد وترتيب هذا المختبر على سويةٍ عالية شهدت بها منظمةُ الصحة العالمية ومكتبُها الاقليمي .

من هنا يتضح انه كان من الواجب على معاليه ، اذا وجد اي خلل فني ، او اداري متخاذل او متهاون ان يستعملَ صلاحياتِهِ الرادعة ... خصوصاً وأنّ الامرَ يتعلقُ بدواء المواطن وغذائه ... ولا أعتقدُ أننا في الاردنِ نتعامل مع العلمِ بدونِ معاييرِ ومقاييس ... فكيفَ إستطاعَ الاردنُ أيها الزملاء أنْ يصلَ الى هذا المستوى المرموق ... من الناحية الوقائيةِ والعلاجيةِ ، كيف إستطاع الاردنُ أن يقضي على جميعِ الامراضِ الساريةِ والمعديةِ منذُ سنوات ... (الملاريا والتيفوئيد وشلل الاطفال والدفتيريا) فالمعيارُ الاولُ ايها الزملاء الأفاضل هو نسبةُ وفيات الاطفال ... فالاردنُ والحمدلله لا يفقدُ إلا ٣٥ طفلاً من كل ١٠٠٠ عندَ الولادة ، والسويدْ ١٠٠٠ لكل (٩) اطفال وهي أول دولة في العالم .

– وبعض الدول ١٥٠ – ١٨٠ واكثرَ لكل ١٠٠٠ طفل – والمعيارُ الثاني .. ما يسمى بالخصوبةِ أو الزيادةِ السكانيةِ حيثُ وصلت الى ٣ر٧ ... وهي من أعلى النسب في العالم .

– وأما المعيارُ الثالث فهو متوسطُ العمرِ عند الرجالِ والنساءِ حيث وصل الى ٦٥ عند الرجال و٦٨ عند النساء ، وهذه النسبُ تصلُ الى مصافِ الدولِ المتقدمة وهذا دلالةٌ على العنايةِ بالتطعيمِ للاطفال ضد جميعِ الامراضِ الساريةِ والمعديةِ والغذاءِ الجيدِ للامِ الحامل .

والرعايةِ الصحيةِ لجميعِ شرائحِ المجتمع ... فهذه الامورُ حقائقْ ... لايمكن انكارُها...

السيد الرئيس ، الزملاء الافاضل

أما من حيث سعرِ الدواء ... فاليكم ايها الزملاء ما يلي :–

نتيجةً لتدني سعر صرف الدينار الاردني في عام ٨٨ ، ٨٩ ، عملت على اجتماع بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣٠ ، مع عدة جهات منها اللجنةُ الصحية في مجلسِ النواب ممثلةً بالسادة :–

– **الدكتور علي الحوامدة** – مدير المستشفى الاسلامي .

– **الصيدلي زياد ابو محفوظ** – صاحب صيدلية .

– **الدكتور احمد عناب / طبيب**

– كما حضر الاجتماع نقيبُ الصيادلة **الصيدلي تيسير الحمصي**

– **الصيدلي معالي اليس المعشر**

– **الصيدلي نزار جردانة**

– **والصيدلي سامي الحلبي**

– **والصيدلي محمد الصباغ**

– **والصيدلي طاهر الشخشير**

– **والصيدلي ياسر كمال**

– **والصيدلي رجائي خوري**

وجميعهم واخرونَ غيرُهم عن اصحاب المستودعاتِ ، وحضَر الاجتماعَ ايضاً : **العميد الدكتور عبد الله الحياري** من الخدمات الطبية / عضو اللجنة الفنية للادوية .

وحضر من وزارة الصحة :

– **الصيدلي نايف حمارنة مديرُ الصيدلةِ في وزارةِ الصحةْ .**

– **الصيدلانية ميساء الساكت .**

– **الصيدلانية هيفاء العسلي .**

– **الصيدلانية ليلى بدران .**

بالاضافةِ الى معالي الزميل الصيدلي **عبد الرؤوف الروابدة** / وزير الاشغال **والدكتورْ قسيمْ عبيدات** / وزير العمل وبعدَ جلساتٍ طويلةٍ وعديدة . إتفقَ المجتمعونُ على ما يلي :–

لضمانِ استمرارِ توفيرِ الدواءِ بإسعارٍ مناسبة وللمحافظةِ على مستوى الطب المتميز في الاردن ولتوفير ظروف دعمِ مناسبة للصناعة الدوائيةِ الوطنيةِ مع ضمان استمراريةِ عمل المؤسسات الصيدلانيةِ بظروفٍ مناسبةْ ، ونظراً للظروف الاقتصادية والمالية الراهنة فان نقابة الصيادلة يسرها ان تساهم في وضع الحلول المناسبة لانهاء الازمة الحالية للدواء وذلك بتطبيقِ أُسسٍ جديدةٍ في تحديدِ أسعارِ الادويةِ لتبقى نافذةً حتى تاريخ ١٩٩١/٦/٣٠ ، بأملِ أن يكونَ الاردنُ الحبيبُ قد تجاوزَ أزمتَه الراهنةَ بحيث يُعادُ العملُ بالأُسس التي كان معمولاً بها قبلَ حدوثِ الازمةِ ومن هذه الأُسس :–

ايها الزملاء ،

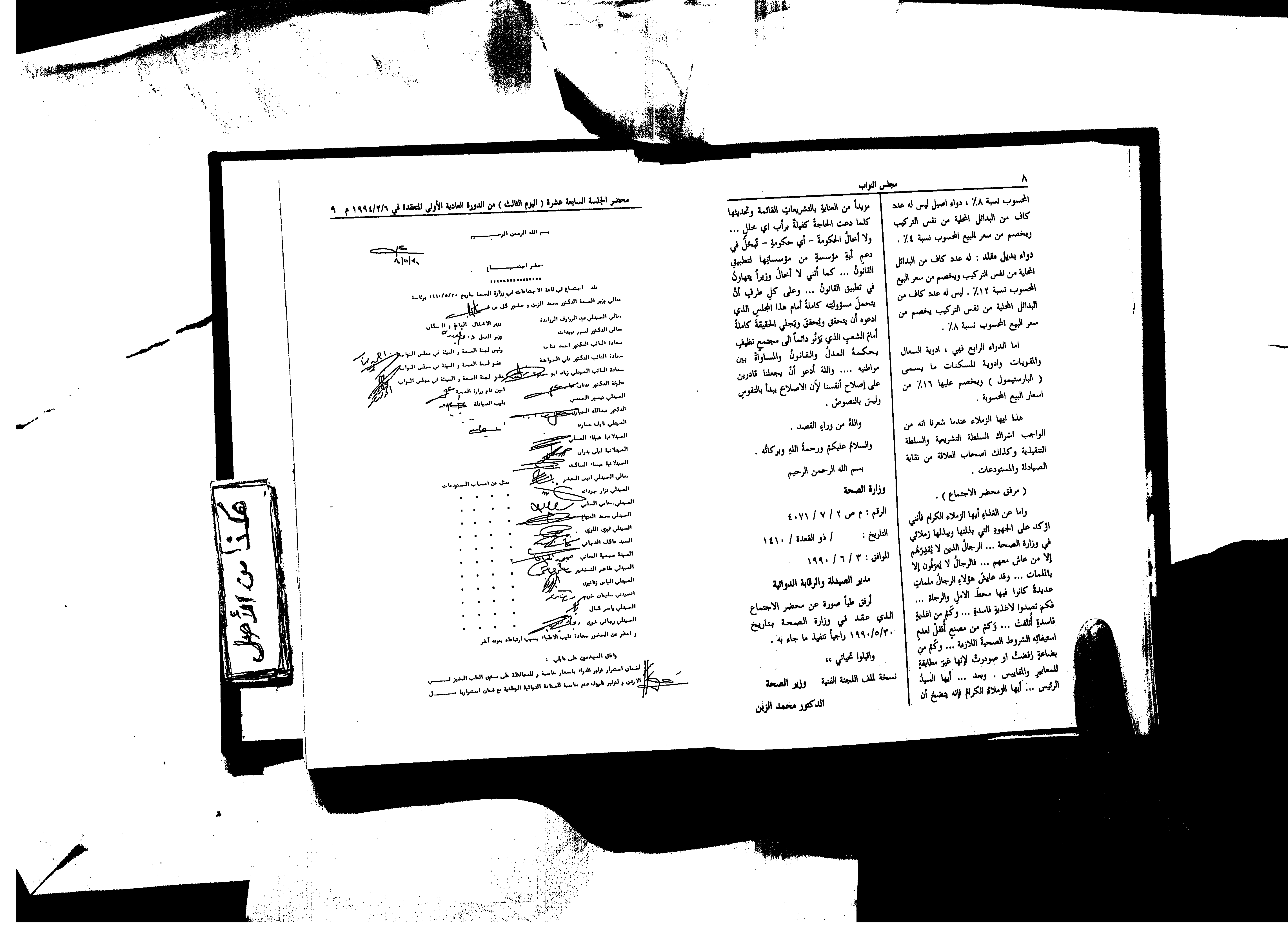
١) تقسيم الادوية الاجنبية المستوردة الى اربع مجموعات رئيسية مبينةً تفصيلاتها في ملحق رقم (١) المرفق .

٢) تنخفض اسعار الادوية بالنسب المبينة في الملاحق ذوات ارقام (٢) و (٣) و (٤) المرفقة لفترة تنتهي في ١٩٩١/٥/٣١ . وهنا اود ان اقول للزملاء لأنني اتكلم من معرفة تامة لهذه الأمور ، قسم الدواء الأجنبي الى اربعة اقسام ،

– الدواء الأصيل والدواء البديل وادوية تستعمل حصراً في المستشفيات وعيادات اطباء الاسنان وادوية يستغنى عنها ويلغى تسجيلها فوراً .

الدواء الأصيل : له عدد كاف من البدائل المحلية من نفس التركيب ويخصم من سعر البيع

هكذا من الأصل



المحسوب نسبة ٨٪ ، دواء اصيل ليس له عدد كاف من البدائل المحلية من نفس التركيب ويخصم من سعر البيع المحسوب نسبة ٤٪ .

دواء بديل مقلد : له عدد كاف من البدائل المحلية من نفس التركيب ويخصم من سعر البيع المحسوب نسبة ١٢٪ . ليس له عدد كاف من البدائل المحلية من نفس التركيب يخصم من سعر البيع المحسوب نسبة ٨٪ .

اما الدواء الرابع فهي ، ادوية السعال والمقويات وادوية المسكنات ما يسمى (البارستيمول) ويخصم عليها ١٦٪ من اسعار البيع المحسوبة .

هذا ايها الزملاء عندما شعرنا انه من الواجب اشراك السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وكذلك اصحاب العلاقة من نقابة الصيادلة والمستودعات .

(مرفق محضر الاجتماع) .

واما عن الغذاءِ أيها الزملاء الكرام فأنني اؤكد على الجهودِ التي بذلتها ويبذلها زملائي في وزارة الصحة ... الرجالُ الذين لا يُقدِرَهُم إلا من عاش معهم ... فالرجالُ لا يُعرَفُون إلا بالملمات ... وقد عايشَ هؤلاءِ الرجالُ ملماتٍ عديدةً كانوا فيها محطَ الاملِ والرجاءْ ... فكم تصدوا لاغذيةٍ فاسدةٍ ... وكَمْ من اغذيةٍ فاسدةٍ أُتلفتْ ... وَكمْ من مصنعٍ أُقفلَ لعدمِ استيفائِه الشروط الصحيةَ اللازمةِ ... وكَمْ من بضاعةٍ رُفضتْ او صودرتْ لإنها غيرَ مطابقةٍ للمعايرِ والمقاييس . وبعد ... أيها السيدُ الرئيس ... أيها الزملاءُ الكرامُ فإنه يتضح أن مزيداً من العنايةِ بالتشريعاتِ القائمة وتحديثها كلما دعت الحاجةُ كفيلةٌ برأب اي خللٍ ... ولا أخالُ الحكومةَ - أي حكومةٍ - تبخلُ في دعمِ أيةِ مؤسسةٍ من مؤسساتِها لتطبيقِ القانونْ ... كما أنني لا أخالُ وزيراً يتهاونْ في تطبيق القانونْ ... وعلى كلِ طرفٍ أنْ يتحملَ مسؤوليته كاملةً أمام هذا المجلسِ الذي ادعوه أن يتحقق ويُحققَ ويَجلي الحقيقةَ كاملةً أمامَ الشعبِ الذي يَرنُو دائماً الى مجتمعٍ نظيفٍ يحكمهُ العدلُ والقانونُ والمساواةُ بين مواطنيه .... واللهَ أدعو أنْ يجعلنا قادرين على إصلاح أنفسنا لأن الاصلاحَ يبدأ بالنفوسِ وليسَ بالنصوصْ .

واللهُ من وراءِ القصد .

والسلامُ عليكمْ ورحمةُ اللهِ وبركاتُه .

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الصحة

الرقم : م ص ٢ / ٧ / ٤٠٧١

التاريخ : / ذو القعدة / ١٤١٠

الموافق : ٣ / ٦ / ١٩٩٠

مدير الصيدلة والرقابة الدوائية

أرفق طياً صورة عن محضر الاجتماع الذي عقد في وزارة الصحة بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣٠ راجياً تنفيد ما جاء به .

واقبلوا تحياتي ،،

نسخة لملف اللجنة الفنية **وزير الصحة**

الدكتور محمد الزبن

بسم الله الرحمن الرحيم

٩٠/٥/٨

محضر اجتماع

....

عقد اجتماع في قاعة الاجتماعات في وزارة الصحة بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣٠ برئاسة معالي وزير الصحة الدكتور محمد الزبن و حضور كل من :

معالي الصيدلي عبد الرؤوف الروابدة — وزير الاشغال العامة و الاسكان

معالي الدكتور قسيم عبيدات — وزير العمل د. ...

سعادة النائب الدكتور احمد عتاب — رئيس لجنة الصحة و البيئة في مجلس النواب

سعادة النائب الدكتور علي الحوامدة — عضو لجنة الصحة و البيئة في مجلس النواب

سعادة النائب الصيدلي زياد ابو محفوظ — عضو لجنة الصحة و البيئة في مجلس النواب

عطوفة الدكتور عدنان ... — امين عام وزارة الصحة

الصيدلي تيسير الحمصي — نقيب الصيادلة

الدكتور عبدالله ...

الصيدلي نايف حمارنة

الصيدلانية هيفاء ...

الصيدلانية ليلى بدران

الصيدلانية ... الساكت

معالي الصيدلي انيس المعشر — ممثل عن اصحاب المستودعات

الصيدلي نزار جردانه .

الصيدلي سامي الحلبي .

الصيدلي محمد ... .

الصيدلي فوزي اللوزي .

السيد عاكف الدهامي .

السيدة صبحية المعاني .

الصيدلي طاهر الشخشير .

الصيدلي الياس زنانيري .

الصيدلي سليمان خوري .

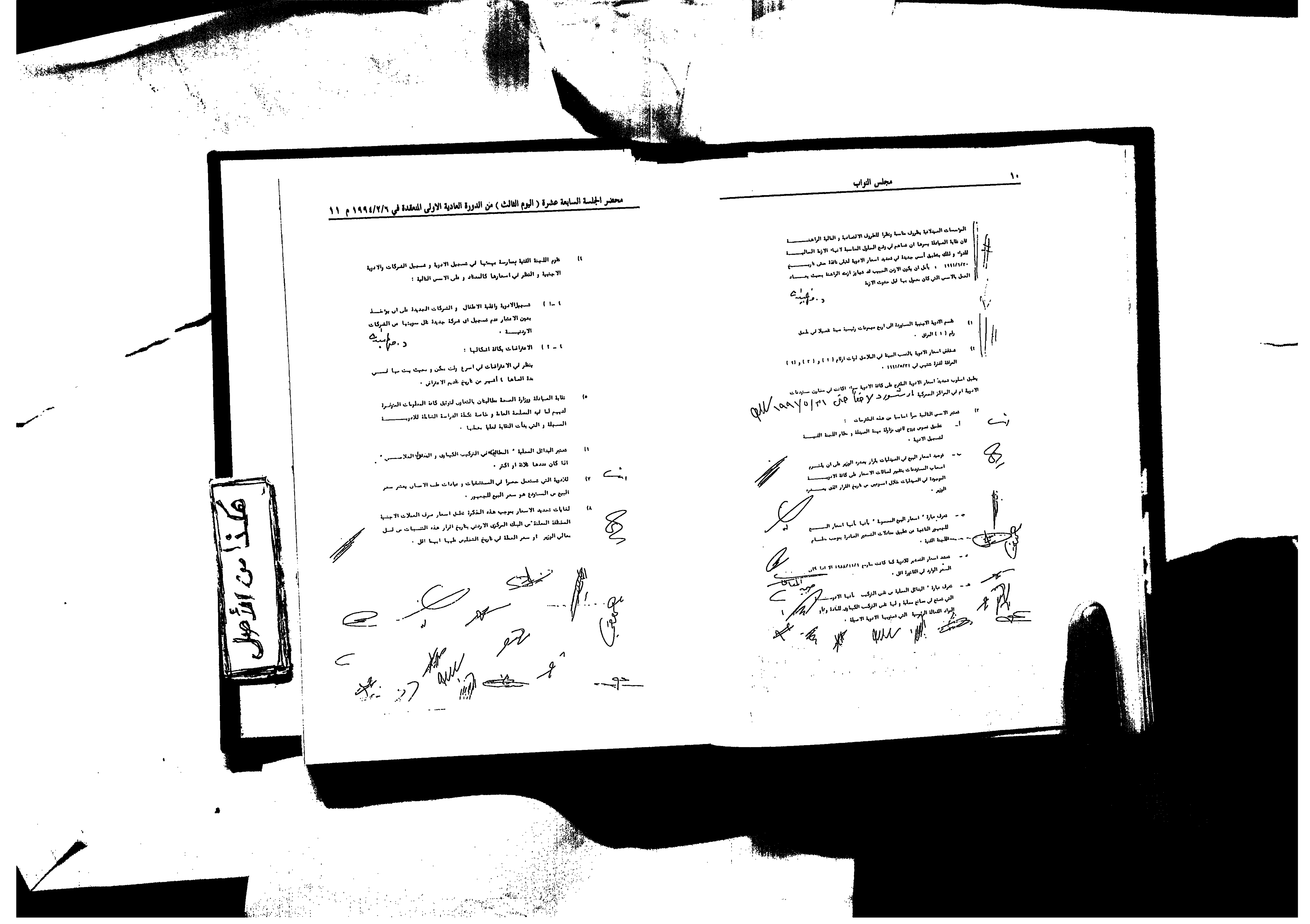
الصيدلي ياسر كمال .

الصيدلي رجائي ... .

و اعتذر عن الحضور سعادة نقيب الاطباء بسبب ارتباطه بموعد آخر

واتفق المجتمعون على مايلي :

لضمان استمرار توفير الدواء باسعار مناسبة و للمحافظة على مستوى الطب المتميز في الاردن و لتوفير ظروف دعم مناسبة للصناعة الدوائية الوطنية مع ضمان استمراريتها ...



المؤسسات الصيدلانية بظروف مناسبة ونظرا للظروف الاقتصادية و المالية الراهنة فان نقابة الصيادلة يسرها ان تساهم في وضع الحلول المناسبة لانهاء الازمة الحالية للدواء و ذلك بتطبيق أسس جديدة في تحديد اسعار الادوية لتبقى نافذة حتى تاريخ ١٩٩٦/٦/٣٠ ، بأمل ان يكون الاردن الحبيب قد تجاوز ازمته الراهنة بحيث يعاد العمل بالاسس التي كان معمول بها قبل حدوث الازمة

١) تقسم الادوية الاجنبية المستوردة الى اربع مجموعات رئيسية مبينة تفصيلا في ملحق رقم (١) المرفق .

٢) تخفض اسعار الادوية بالنسب المبينة في الملاحق ذوات ارقام (١) و (٢) و (٤) المرفقة لفترة تنتهي في ١٩٩٦/٥/٣١ .

يطبق اسلوب تحديد اسعار الادوية المقترح على كافة الادوية سواء اكانت في مخازن مستودعات الادوية ام في المراكز الصحية .

٣) تعتبر الاسس التالية جزءا اساسيا من هذه المقترحات :

أ- تطبيق نصوص وروح قانون مزاولة مهنة الصيدلة و نظام اللجنة الفنية لتسجيل الادوية .

ب- توحيد اسعار البيع في الصيدليات بقرار يصدره الوزير على ان يلتزم اصحاب المستودعات بتغيير لصاقات الاسعار على كافة الادوية الموجودة في الصيدليات خلال اسبوعين من تاريخ القرار الذي يصدره الوزير .

جـ- تعرف عبارة " اسعار البيع المحسوبة " بأنها اسعار البيع للجمهور الناتجة من تطبيق معادلات التسعير الصادرة بموجب نظام اللجنة الفنية .

د- تعتمد اسعار التصدير للادوية كما كانت بتاريخ ١٩٨٨/١١/١ الا اذا كان السعر الوارد في الفاتورة اقل .

هـ- تعرف عبارة " البدائل المحلية من نفس التركيب " بأنها الادوية التي تصنع في مصانع محلية و لها نفس التركيب الكيماوي للمادة و/او المواد الفعالة الرئيسية التي تحتويها الادوية الاصيلة .

٤) تقوم اللجنة الفنية بممارسة مهمتها في تسجيل الادوية و تسجيل الشركات والادوية الاجنبية و النظر في اسعارها كالمعتاد و على الاسس التالية :

٤-١) تسجيل الادوية والحليب الاطفال و الشركات الجديدة على ان يؤخذ بعين الاعتبار عدم تسجيل اي شركة جديدة تقل سويتها عن الشركات الاردنية .

٤-٢) الاعتراضات بكافة اشكالها :

ينظر في الاعتراضات في اسرع وقت ممكن و بحيث يبت بها في مدة اقصاها ٤ أشهر من تاريخ تقديم الاعتراض .

٥) نقابة الصيادلة ووزارة الصحة مطالبتان بالتعاون لتوثيق كافة المعلومات المتوفرة لديهم لما فيه المصلحة العامة و خاصة تكلفة الدراسة الشاملة للادوية المسجلة و التي بدأت النقابة فعليا بعملها .

٦) تعتبر البدائل المحلية " المطابقة في التركيب الكيماوي و المدلول العلاجي " اذا كان عددها ثلاثة او اكثر .

٧) للادوية التي تستعمل حصرا في المستشفيات و عيادات طب الاسنان يعتبر سعر البيع من المستودع هو سعر البيع للجمهور .

٨) لغايات تحديد الاسعار بموجب هذه المذكرة تطبق اسعار صرف العملات الاجنبية المختلفة المعلنة من البنك المركزي الاردني بتاريخ اقرار هذه التنسيبات من قبل معالي الوزير او سعر العملة في تاريخ التخليص عليها ايهما اقل .

ملحق رقم (١)

الدواء المستورد / الاجنبي

- دواء أصيل ORIGINATOR
- دواء بديل BRANDED GENERIC
- أدوية تستعمل حصرا في المستشفيات وعيادات أطباء الاسنان
- أدوية يستغنى عنها ويلغى تسجيلها فورا : قائمة وتحتوي على حوالي صنفا

- الدواء الاصيل : أول شركة نزلت الدواء للسوق العالمي
- تتولى اللجنة الفنية تصنيف الأدوية لهذه الغاية ولأي مستورد الاعتراض على قرار اللجنة مرفقا بالوثائق الثبوتية .

ملحق رقم (٢)

دواء أصيل ORIGINATOR

- له عدد كاف من البدائل المحلية من نفس التركيب
  يخصم من سعر البيع المحسوب نسبة ٨٪
- ليس له عدد كاف من البدائل المحلية من نفس التركيب
  يخصم من سعر البيع المحسوب نسبة ٤٪

ملحق رقم (٣)

دواء مثيل مقلد

BRANDED GENERIC

ليس له عدد كاف من البدائل المحلية من نفس التركيب	له عدد كاف من البدائل المحلية من نفس التركيب
يخصم من سعر البيع المحسوب نسبة ٨٪	يخصم من سعر البيع المحسوب نسبة ١٢٪

ملحق رقم (٤)

1) Cough Preparation.
2) multi-vit with no therapeutic use.
3) paracetamol(branded generic).
4) acetyl salicilic acid(branded generic).

يطبق على هذه المجموعة خصم قدره ١٦٪ على أسعار البيع المحسوبة .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور عبد الحافظ الشخانبة ، المتحدث الذي يليه السيد منير صوير .

الدكتور عبد الحافظ الشخانبة :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين .

السلام عليكم .

إنني لا أريد أن أكرر ما تعرض له زملائي في الجلستين السابقتين ، فالقضيةُ أصبحت واضحةً في ذهنِ كلِ واحد منا ، ولا أُريد أن أكون جزءاً من المناقشةِ بالصورة التي تمت في اليومين السابقين ، بين متحامل جداً علىالوزير ومشككٍ بدوافعه ونواياه ، وآخرِ مؤيد لكل ما قاله معالي الوزير ومتحمسٍ له .

فالقضيةُ أكبرُ من ذلك وأهم ، حيث أننا كلنا متفقون أنه يوجد خلل ، بل خللٌ كبير في أهمِّ عناصرِ وجود الإنسان ... الغذاء والدواء ... والسؤال هل سنكون بحجم المسؤولية ، ووضع الحلول الناجعة لهذا الخلل ؟؟ أم مجرد خطابات ومزيد من الخطابات وتسجيل المواقف ؟؟ وهذا لن يغير شيئاً .

ومنذ أن تفجرت هذه القضية ، التقيت وزملائي في لجنة الصحة والبيئة ، بعدد كبير من المسؤولين في وزارة الصحة بدءاً بمعالي الوزير وانتهاءً بمدراءِ الأقسامِ والفنيين والتقينا بعددٍ من وزراء الصحةِ السابقين .... وستُعِدُ لمجلسكم الكريم تقريراً مفصلاً عن كلِّ هذه القضية ، لكن ماذا أستنتجت أنا من خلال دراسة كلِّ جوانب الخلل ؟؟

إن الـفـســاد الاداري لا يـزال مستشري ..... وهو يشكل الركن الأساسي في هذه القضية ... واستمعتم ايها السادة الى تقرير معالي الوزير ، فماذا قال عن الغذاء ؟ ومن الذي يمنعه من الألتزام بأفضل شروط استيراد ، وانتاج ، وتسويق الغذاء والدواء ؟

ومن الذي يمنعه من الحفاظ على الصحة العامة ؟؟

حاولتُ وزملائي أَن نضع يدنا حتى ولو على حالةٍ واحدةٍ أَنّه بالرغم من عدم إجازةِ وزارةِ الصحةِ لمادةٍ غذائيةٍ ما وبسبب قوى الضغط والمحسوبية ، أُدخلت للسوق .... إن ذلك أيها السادة وحسب ما هو متوفر لدينا من معلومات لم يحدث إلّا من قبل وزارة التموين ، وفي بعض الحالات الأخرى التي استطاعوا ان يستغلوا فيها بعض الثغرات الإجرائية وان تسلم البضاعة لمستوردها بموجب تعهد بعدم التصرف بها لحين ظهور النتائج المخبرية ، وكان يحدث أن يتصرف بها المستورد وقبل ظهور النتيجة ، ولكن أليس علاجُ مثل هذه الثغرة سهل وبسيط ؟؟ فإذا كان السببُ عدم توفر إمكانية التخزين على الحدود لحين ظهور نتائج الفحوصات اللازمة – من برادات وغيرها .... فعلينا بتوفيرها ... وننتهي من هذا الموضوع .... وإذا كان السبب التضارب في نتائج المختبرات ... فعلينا أن ناخذ

بما هو أكثر ضماناً لمصلحة المواطن ... مع التأكيد على ان الجهة الوحيدة المخولة بالحكم على سلامة الغذاء والدواء وزارة الصحة ، وإذا كان الإشكال في نقص التشريعات ، وإذا كان قانون الصحة العامة وبالتجربة لا يعطي وزارة الصحة الصلاحية الكاملة للسيطرة على هذا الموضوع ... فعلى الحكومة ان تتقدم لمجلسكم الكريم بأيِّ مشروع قانون آخر أو تعديلات على القانون تضمن السيطرة الكاملة على صحة الغذاء والدواء وتفويت الفرص على من اسماهم معالي الوزير بالمافيا والحيتان .... فلاسيادة ايها الزملاء في أردننا إلا للقانون .

حسناً فعل معالي الوزير باستحداث مديرية الغذاء .... ولكن هل وضع الرجلَ المناسب في المكان المناسب .... أم أَبقى القديم على قدمه ؟؟ وهل معاليه تقصّى وضع وزارته ، ووجد أين ... ومن قبل من ؟ يتم التواطؤ أحياناً ؟؟ وكيف كان يحدث أن يتعافى الغذاءُ المريض، ويصبح صالحاً ؟؟ .

يقول معاليه أن الوزارة خربانة ... وأنا اتفق معه في ذلك ... ولكن أين التغييرات الجذرية في هذه الخربانة ؟؟ ماذا فعل معاليه إتجاه كلِّ التجاوزات التي تتم بحق سلامة الدواء .... والعطاءات .... وماذا فعل من اجل تصحيح وضع المختبر الدوائي وتجهيزه بشكل جيد ؟؟ وكلُّ ما اتخذ من إجراءات في هذا المجال قليل ، بل قليلٌ جداً مقارنةً بالمدة الزمنية التي أمضاها معاليه في هذه الوزارة ... فهذا لا يحتاج لكل هذا الوقت ... وكل ما فعله معاليه والاجراءات التي اتخذها هي من صلب مهامه الروتينيه والتي لا يمكن ان تكون سبباً للمفاخرة .

دولة الرئيس ... السادة النواب

إنَّ المافيا الحقيقية .... التي لم يتعرض لها معالي الوزير بشكلٍ كافي وواضح ... والتي لم يكن بأستطاعته أَن يقف بوجهها لم يذكرها .. فأنا لا أُصدق أن مستورد أجبانٍ أو سمكٍ أو لحومٍ يستطيع أن يُدخِلَها الى السوق إلّا في الحالات التالية :

١) أن تكون مطابقة للمواصفات والمقاييس .

٢) أَن يستطيع المستوردُ أن يستغلَّ بعض الثغرات الإدارية .

٣) أَن يستطيع رشوة من لهم صلاحية أعطائه الموافقة .

٤) أَن يكون في الوزارة متواطئون .

أَمّا المافيا التي لم يذكر ... والتي لا تحتاج للجوءِ لكل هذه الأساليب فهي وزارة التموين العتيدة ..... تلك الوزارة التي تقلب الأبيض أَسود ، والأسود أَبيض ... وهذا ما اتضح لدينا من خلال لقائنا مع المسؤولين ومن خلال تقرير معالي وزير الصحة . بل أن معالي وزير التموين نصَّبَ نفسه قيماً على صحةِ الناس وهو الأدرى بما ينفع ويضر ... وان شرُّ البلية ما يضحك ... فهو يعرفُ متى يكون الحليب صالحاً ، ويعرفُ متى يكون القمحُ صالحاً ومتى يكون علف المواشي صالحاً .... لكنه لا يعرفُ أنه لايعرف ... فما زالت أيها

هكذا من الأصل

الزملاء قد قبلت وزارة التموين أن تتاجر بمجموعةٍ من المواد الغذائية فيجب أن تطبّقَ عليها نفسُ الشروط التي تُطبقُ على أيِّ مستورد آخر دون تنازلٍ هنا وتنازل هناك كما حدث ويحدثُ إلى هذا اليوم .... وإذا كانت هذه الوزارةُ تحملنا جميلة أنها تدعم المواد الغذائية بثلاثين مليون دينار ... وتُعفينا من ربح التجار في هذه المواد ولتكن ثلاثين اخرى ولنضف علىهذا المبلغ أيَّ مبلغ ترونه مناسباً ومعقولاً .... ستجدون في المحصلة أن هذا المبلغ زهيدٌ جداً مقارنةً بما تسببه لنا من أضرار في صحتنا وصحة أطفالنا من خلال إستيرادها لحليب غير مطابق للمواصفات بدءاً بإنتاجه وتعبئته بطرق غير سليمة وإنتهاء بعبواته التي لا تستعمل في أيِّ بلد في العالم إلّا بالأردن ودولِ المجاعة .... فالعبوات غير سليمة سُمكاً وتركيباً وتحتوي نسباً عالية من الاكسجين مما يؤدي الى تزنخ الحليب ومما يمكن أن يؤدي للإصابة بالسرطان ، وكذلك إستيرادُ كميات كبيرة من القمح المصاب بالحشرات التي يمكن أن يؤدي إفراز بعضها للإصابة بالسرطان ايضاً ، زيادةً على تعرضها أكثرَ من مرةٍ للتبخر بالمواد الكيماوية لقتل الحشرات وبكل ما لهذه الكيماويات التي هي سموم من تأثير على صحة الناس ، ناهيك عن استيراد الأسماك التالفة وغيرها .

إنني أيها الزملاء أتوجه لمجلسكم الكريم بالمطالبة بفتح ملف هذه الوزارة ودراسة وضعها وممارساتها ودراسة بشكل جاد وعلمي مدى ضرورة بقائها .... وكم دولة في العالم يوجد بها وزارة تموين ... وهل يمكن أن نعيش بدونها ... هذه تساؤلات مطروحة عليكم ، علماً بأنني سأتقدم بالقريب القادم ويؤيدني في ذلك مجموعة من الزملاء الكرام بطلب مناقشة وضع هذه الوزارة .

دولة الرئيس ، زملائي الأعزاء .

إنني أؤيد وأدعم معالي وزير الصحة ، وإنني متأكد ومطمئن أن ما عمله بدافع الغيرة والمحبة والولاء لهذا الوطن ، وحرصه أن نكون على أحسن حال ... وإن لم يوفق معاليه في الأسلوب الذي انتهجه في تناول هذا الموضوع ... فكلنا خطّاؤون .

زملائي ... لا يجوز ان نستمر في الحديث عن الفساد والمفسدين ونحن لا نفعل شيئاً عملياً لمحاربة ذلك .... فلتكن هذه مناسبة فريده ... للقضاء على الفساد في وزارة من أهم الوزارات ... وليحول كلُ من يثبت تورطه الى القضاء ... وإلّا ما الفائدة أن نستمر بالقول أن هنا فساد وهناك فساد وكلُ شيءٍ باقٍ على ما هو .... وعلينا إذا لم نجد شيئاً من ذلك أن نغلق ملف الفساد الذي أساء ويسيء لسمعتنا ولوطننا ولنظامنا السياسي ... فلا يجوز الإتهامُ لأجلِ الإتهام ... وعلينا أن ندرك أننا والحكومة فريق واحدٌ ، نسعى لتحقيق هدفٍ واحد ، هو عزُ وصلاح وازدهارُ هذا الوطن . وإنني لواثقٌ أن رئيس هذه الحكومة بتاريخه النظيف وبكفاءاته العالية ، وكونه طبيب سيكون أكبرُ سندٍ لنا في معالجة هذا الموضوع ، وإنني أشكر الحكومة على تناولها هذا الموضوع بهذه

الطريقة وتبنيها له وتشكيلها اللجان اللازمة للتحقيق في هذا الموضوع ووضع الحلول السليمة جنباً الى جنب مع اللجان البرلمانية التي ستستمر في عملها بمتابعة قضايا الطعام والدواء وانني كطبيب أولاً وكنائبٍ ثانياً أقول وبضمير حي أنه لا يوجد سبب للرعب الذي دبَّ بين الناس وأنه ليس صحيح أن كلّ طعامنا فاسد وكل دواءنا فاسد . بل أنه من الطبيعي جداً أن نجد طعاماً فاسداً ، ليس بالضرورة فاسدٌ حين أُستورد أو حين انتج .

ودور وزارة الصحة الرقابة المستمرة لئلا يباع دواء فاسد للمستهلك ،وهذا يتم في كل دول العالم حيث كل طعام معرض للفساد ، وكذلك لا بد من الرقابة المستمرة والكفؤه على الدواء . ولن أدخل في تفاصيل النواحي الفنية لهذا الموضوع حيث سنوردها بتفصيل لمجلسكم الكريم .

حما الله الأردن وأدام قيادته الحكيمة .

والسلام عليكم ورحمة الله .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام . شكراً .

السيد منير صوبر ، المتحدث الذي يليه دكتور محمد ابو عليم .

السيد منير صوبر :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسولِهِ الامين

دولة الرئيس ، الزميلة والزملاء الكرام .

لقد لجأ معالي وزير الصحة في قضية الدواء والغذاء إلى الصحافة لعرض الموضوع بإسلوب دراماتيكي زرع الرّعب والهلع في نفوس المواطنين وقلوبهم وخلق جواً من الشك فيما ياكلون ويشربون من غذاءٍ ودواء .

وكان على معالي الوزير أن يلجأ إلى القوانين والتشريعات والانظمة المعموله بها والتي تعطيه القوة والمنعه لمواجهة جميع المخالفات .

دولة الرئيس . الزملاء الكرام .

بالرغم من مخالفتي لمعالي الوزير في اسلوب الطرح إلا إنني اشكره على طرحه هذا الموضوع الهام واطلب منه الأستمرار في معالجة الموضوع وعدم التوقف عن محاولته مهما كانت شدة الضغوط ومصدرها ونحن في هذا المجلس نضمن له الدعم والعون والتقدير والتعاون إننا بإنتظار أن يزودنا معالي الوزير بالملف الكامل للدواء والغذاء شاملاً اسماء من اسماهم الوزير بمافيه الدواء والغذاء والحيتان والقطط السمان . ليتم تحويل هذا الملف إلى القضاء ويأخذ كلّ ذي حقٍ حقه من الثواب او العقاب .

دولة الرئيس الزملاء الكرام .

اننا على استعداد تام للتعاون مع معالي الوزير في استصدار كافة القوانين والتشريعات اللازمة والتي يراها ضرورية لردع المخالفين

وليعيش المواطن في طمأنينة واستقرار وإذا كان معالي الوزير يشعر بعدم كفاية الاجهزة والمختبرات الموجودة او التعاون معه لتطوير هذه الاجهزة والطاقات والذي من شأنه الارتقاء بمستوى الاداء البشري والتكنولوجي . كما وانني اطالب وزارة التموين ممثلة بوزيرها بضرورة التعاون مع وزارةِ الصحةِ والعمل بروحِ الفريقِ الواحد لفضح الممارسات الخاطئة ووقف التلاعب بقوت المواطنين ودوائهم وتقوية اجهزة الرقابة في الوزارتين .

دولة الرئيس الزملاء الكرام

ولِمُعالجةِ آثار هذا الموضوع ، وتفاديه مستقبلاً اقترح ما يلي :-

١) انطلاقاً من المصلحة الوطنية وحفاظاً على مكتسباتنا الاقتصاديةِ والتجاريةِ فإنني اطلبُ من معالي وزير الصحة بشكل خاص والحكومةِ بشكلٍ عام اصدار بيانٍ خاص واضح وشامل لا لبس فيه يبريء الدواءَ والغذاءَ المصنّع محلياً .

٢) ايجاد مؤسسة مركزية تعني بالرقابة الدوائيةِ والغذائية على أن يكون لها نظامُها وتشريعُها وحصانتُها واستقلاليتُها ويكونُ لها اجهزتُها ومختبراتُها في مختلف المناطقِ والتجمعاتِ السكانية .

٣) تشكيل لجان متخصصة للبحث والاطلاع على دساتيرِ الدواءِ والغذاءِ المعتمدةِ في الدول المتقدمةِ واصدار مواصفات دوائية وغذائية ذات معاييرِ خاصة بما يتلاءمُ وظروف الاردن .

٤) زيادة الاشراف على الادوية البيطرية والعلاجات الكيماوية للمزروعات وذلك للتقليل من المخلفاتِ الكيماوية والسمومِ على منتوجاتنا الزرّاعية .

حفظ الله الاردن من كل سوء وحفِظ قيادَتهُ الهاشمية الامينة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الدكتور محمد ابو عليم . يليه السيد نادر ظهيرات .

الدكتور محمد ابو عليم :

بسم الله الرحمن الرحيم

" اللهم امنحني الرزانة والصفاء لأتقبلَ الاشياء التي لا أقدرُ على تغييرها ، والشجاعةَ لأُغيّرَ الاشياءَ التي أَقدرُ ان أغيرها ، والحكمةَ لكي اعرفَ الفرقَ بين الاثنينِ " .

دولة الرئيس :

- إنَّ الغذاءَ والماءَ والهواءَ عناصرُ الحياة .
- وقد تكونُ هيَ الداءُ .

وهنا يأتي الدواءُ .

فلنبدأْ بالغذاءِ اولاً :

إن التطورَ الحضاريَ أسهمَ في ظهورِ الصناعةِ الغذائية وتعدّدِها شكلاً ولوناً وطعماً وحفظاً ونقلاً وبيعاً .

ومن أجل سلامةِ الإنسان وُضعَتْ الرقابةُ على هذه الاغذيةِ وَوُضِعت النظمُ والأحكامُ

والمواصفاتُ والمقاييس وأيُّ مخالفةٍ لهذه النظمِ والشروط تُفْقِدُ المادة قيمتها الغذائية أو تُصبحُ ضارةً بالصحةِ . فيتمُ اتلافُها أو سحبُها من الأسواق .

وهذا يحصل في أي دولةٍ في العالم بغضِ النظرِ عن تقدمها وقد تكونُ هناكَ تجاوزاتٌ إما لسوءِ الرقابةِ او لأسبابٍ فنيةٍ .

فرقابةُ الحكومات هي المسؤولةُ عن إتلافِ الأغذية غيرِ الصحية وما تزال هذه الرقابة دون المستوى حتى في أعظم الدول ومثالٌ على ذلك مأخوذ من كتاب للدكتور لامب في الولايات المتحدة يقولُ ان ٧٥٪ فقط من الحيوانات التي تذبح للمتاجرةِ تمرُّ تحت رقابةِ الحكومة ويُعزى ذلك الى أنَّ الطبيبَ المفتشُ لا يستطيعُ الكشفَ الكاملَ على كل الحيوانات بل يأخذُ عيناتٍ وهذا يتركُ مجالاً للذبحِ حيواناتٍ مريضةٍ وتباعُ في الاسواق .

• وفي البلدانِ الناميةِ حيث اللحم قليلٌ وغالي الثمن يتمُ التراخي في التفتيش والرقابةِ .

فنجدُ في الاسواقِ كثيراً من لحم الحيوانات المريضةِ ولكنَّ رحمةَ اللهِ واسعةٌ إذْ أَن القليل من هذه الامراض ينتقلُ الى الانسان وإلا لوُجِدتْ شعوبٌ كاملةٌ مريضةٌ .

ونقطةٌ أخرى يجب التأملُ فيها :

ان السرطان موجودٌ في الحيواناتِ التي يُؤكلِ لحمها ففي سنة ١٩٥٤م ماتَ في الولاياتِ المتحده (٥٤) مليون طيرِ دجاجٍ بمرضٍ يُدعى [ليمفوماتوسٍ] .

اي سرطانٌ مسبَّبٌ عن فيروسٍ ينقلُ من طير الى آخر وقد دلّتْ التقاريرُ أنَّ تورماتٍ مشابهةً في الانسانِ قد تكونُ من أصلٍ فيروسي ولكن لا يوجدُ برهانٌ على أنها تنتقلُ عن طريق الحيوان .

• أما مشتقاتُ الحيوان من الحليب والالبانِ والاجبان فهي وسطٌ خطيرٌ لتكاثر الميكروباتِ إنْ لم تتوافرْ الشروطُ الصحيةُ الكاملةُ في الصنع والحفظِ والنقل والبيعِ .

• الاغذيةُ الزراعيةُ : البقليةُ منها وغيرُها تبدأُ الرقابةُ من الحقل وحتى البيعِ ولها مواصفاتها ومقاييسها .

• أما الموادُ الكيماوية المضافة الى الاغذية سواءٌ للحفظِ او تحسينِ الطعمِ تحتاجُ الى رقابةٍ علميةٍ دقيقة وسنين طويلةٍ حتى نعرفَ تأثيرها .

• واما الموادُّ المضافة الى المحاصيلِ الزراعيةِ بكل انواعها فتحتاجُ الى مقاييسَ ورقابةٍ شديدةٍ لخطورتها على صحةِ الانسانِ .

الدواءُ : هناك شركاتٌ عملاقةٌ في العالمِ تتسابق في الصناعةِ الدوائيةِ لإيجادِ الدواءِ المناسب للمرضِ والأقلُ ضرراً على صحةِ الأنسانِ ويمرُ بتجاربَ واختباراتٍ على مدى سنينَ . واذا ثبتَ نجاعتهُ وتم تسجيلُهُ واعتمادهُ وفق مقاييسَ معينة يتمُ تداولهُ .

أما الدولُ الناميةُ تأخذُ بهذا الدواءِ وُفْق مقاييس ومواصفات الدولة المنتجة ولكنْ يبقى الدواءُ أيْ دواءٌ تحت الرقابةِ سواءٌ منْ موظفي الحكومة المعنيين والصيدلي وحتى الطبيب المعالجِ . وحين اكتشافِ أيِّ دواءٍ ضارٍ بالصحة العامة

لأي سببٍ يُسحبُ من الاسواقِ وجرى ذلك في اكثر الدولِ تطوراً .

دولة الرئيس

إن كثرةَ الاغذيةِ وتعدُّدها ساهمَ في كثرةِ الأمراضِ بالاضافةِ الى عواملِ تلوّث البيئةِ التي هي مُشكلةُ العصر .

ولكنْ يستمرُ العالمُ بالأكلِ ويعاني من السمنةِ ويبحث عن وسائلَ لتخفيف الوزن ووسائل للعلاج .

دولةِ الرئيس :

قال استاذُ علم الأجتماع ابن خلدون قبل ٦٠٠ عام في التجارِ [أهلُ التَّصفةِ قليلٌ فلا بدَّ من الغشِ والتطفيفِ المجحف] .

[ولولا وازعُ الاحكام لأصبحتْ اموالُ الناسَ نهباً ولولا دفعُ اللهِ الناسَ بعضَهُم ببعضٍ لفسدتْ الارضُ ولكن الله ذو فضلٍ على العالمين] .

من هو مروجُ الغذاءِ والدواءِ الذي يلبي حاجاتِ الانسانِ ويشبعُ شهواتِهِ بالصحةِ والمرضِ ! هم التجارُ فيبدأون اسماكٍ صغيرةً ويترعرعون ليصبحوا حيتاناً فمنهمُ المنصفُ والمجحفُ يبحثون عن الربحِ ولو على حسابِ الغلابى والمساكينِ .

ويتقربون من الحكامِ لكي يكونِ لهم النفوذُ في تسهيلِ معاملاتِهم وهذا مقبول ما دامَ الأمرُ لا يضرُ لصحةِ وكرامةِ المواطن .

ايها الزملاءُ الأفاضل

مما تقدمَ نجدُ أنَّ أيَّ دولةٍ في العالم مهما كَبرُتْ وعَظمتْ أو صَغرُت معرضَةٌ للأمراضِ بجميعِ انواعِها ومصادِرها .

ولكنْ يا ساده ـــ الاحكامُ والقوانين والاخلاقُ ومخافةُ اللهِ هي التي تردعُ البشرَ بدفعِ بعضِهم ببعضٍ .

السيد الرئيس

إنني كأيِ مواطنٍ لم اشعرْ ابداً ان هناكَ رقابةٌ كافية على ما نأكلُ ونشربُ ونسمعُ الكثيرَ عن اللحم الفاسدِ والجيفِ وصناعات الغذاء من المرتديلا وحتى الشوكلاته وحتى العاملينَ في صناعةِ الغذاءِ هم أخطرُ في نقلِ المرضَ من الحيوان .

نحن بحاجة الى جهازِ رقابةٍ متكاملٍ وموحدٍ وجهاز مواصفاتٍ ومقاييس وطني يشرفُ عليه رجالٍ منتجون لا يبيعون ولا يشترون بهذا الوطنِ وابنائهِ ويطبقوا الاحكامَ بصراحةٍ وبدون خوفٍ أو وجلٍ .

دولة الرئيس

إسمحْ لي ان أخاطبَ معالي الزميل ملحس الرجلَ الشجاعَ الذي ثارَ على الفسادِ والفاسدين ونحن معه ونؤيدُهُ .

أيها الزميلُ الطيبَ ! لقدْ قرأتُ تصريحاتِك في جريدة شيحان لأجدَ ما الذي قصدتَهُ من نقل المعركةِ الى الصحافةِ .

فوجدتُ نفسي أمامَ انسانٍ طيب يُريدُ

الاطلاع ويتعرض لمواجهةٍ فعبَّر عن ذلك ونفّس عن نفسهِ عن طريق الصحافةِ . فانا معك يا معالي الوزير لسَحْقِ كلَّ من تُسَوِلُ لهُ نفْسهُ الاساءة الى أمن الأردن واستقرِارِه .

وانني لا اتفقُ معكَ بتسميةِ الفاسدين بالحيتان بل نحنُ مع جلالةِ القائد الذي اطلق عليهمْ وعلى امثالِهم لقب " الجراذين " .

دولة الرئيس

هناكَ " أزمةُ ثقةٍ " بينَ المواطن والمسؤول لهذا أتخذَتْ هذه المسألةُ ضجةً كبيرةً وخطيرةً فالمواطنُ ينتظرُ من هذا المجلس وهذه الحكومة انْ تخرج بنتائج تُعيدُ الثقة للمواطن بنفسِه ووطنِهِ فالماضي تركَ مناعةً لدى الجراذين فلا تقتُلُها اسلحةُ الكلامِ والتصريحات .

* وحسبَ قولِ السيد الوزير انَّ هناكَ حكوماتٍ سابقة ترعرعتْ في ظلها الحيتانُ فليقدم السيدُ الوزيرُ أوراقهُ الى النائبِ العام والى مجلس النواب كاملة وبالاسماءِ والوقائعِ ، وكلنا معه حتى النهاية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، السيد نادر ظهيرات ، يليه السيد ابراهيم شحده .

السيد نادر ظهيرات :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس .

ارجو ان ابدي الملاحظة التالية قبل إلقاء كلمتي يعتصم امام مجلس النواب الآن ممثلون عن القطاع الزراعي ، اطلب من الحكومة الألتقاء بممثليهم لشرح وضعهم .

تمهيداً لدراسة وضع القطاع الزراعي بشكل متكامل .

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الكلمة نيابةً عني وعن الزميل سالم زوايدة .

" بسم الله الرحمن الرحيم "

دولة رئيس مجلس النواب – الزملاء الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

حسناً فعل معالي وزير الصحة حينما نشر غسيل الصحة في هذا الوطن ، فله الشكر والتقدير مني ومن المواطنين الذين اتشرف بتمثيلهم وحسناً فعلت صحافتنا حينما غطت تصريحات الوزير وهي بذلك تجسد عملياً المشاركة مع السلطات الثلاث في الحفاظ على سلامة المواطن وامنه .

دولة الرئيس – الزملاء النواب .

ان ما قام به معالي وزير الصحة يعتبر عملاً جريئاً يسجل له ولا يسجل عليه ، وهو بذلك ارسى قواعد يَحْسُنُ الاقتداء بها من جميع المواطنين سواء اكانوا في القطاع العام او الخاص ، وهو عدم السكوت على الغش والفساد في اي موقع من مواقع الوطن

وسيجدون معهم ان فعلوا ذلك كلُ الشرفاء في هذا الوطن ، فهل يسجل معالي وزير التموين بادرة جديدة لاعطاء صورة واضحة عن الامور التموينية وخاصة بعد ان سمعنا عن بعض انواع الحليب الفاسد ، والقمح والمعلبات واللحوم وغذاء الاطفال وهل يسجل معالي وزير المياه والري بادرة اخرى للكشف عن تشليح المواطنين لارض استصلحوها وقاموا بزراعتها بالبيارات والاشجار وتم تفويضها للحيتان ، وهل بادر معالي وزير الزراعة بالكشف عن اسعار مستلزمات الانتاج وعن المستغلين لقطاع المزارعين بحيث اصبحوا غير قادرين على دفع ثمن المياه التي تَرْوِي مزارعهم وهل وهل وهل ... الخ ؟ وهل بادر دَولةُ رئيس الوزراء بما عُرف عنه ومنْه من نظافةٍ واستقامةٍ وجرأةٍ للكشف عن مواقع الفساد وسَيَجِدُنا وجموع الشعب نشد على يديه ونبارك خطاه .

دولة الرئيس – الزملاء الكرام ،

لقد قدم معالي وزير الصحة بيان الحكومة ، وما يمكن تسجيله على هذا البيان الشجاعة في الاعتراف بوجود نقص وخلل في تطبيق التعليمات مما يشكل مظهراً من مظاهر الصحة العامة ، كما تضمن البيان وجود نفر من الفاسدين الذين يستوردون مواد غذائية وادوية وعلاجات غَيْرَ خاضعةٍ لشروط الصحة العامة .

دولة الرئيس – الزملاء الكرام ،

قبل نقاش بيان السيد الوزير ارى ان ننطلق من الثوابت التالية :

١. لا يجوز السكوت او التهاون مع المفسدين والفاسدين مهما كانت قدرتهم ومهما كان نفوذهم .

٢. ان فتح ملف الفساد في وزارة الصحة وخاصة فيما يتعلق بالغذاء والدواء يجب ان يكون مُقِدِّمةَ لفتحِ ملفات الفساد في عديد من المواقع الاخرى .

٣. لا يجوز اعتبار هذه القضية خلافاً بين سلطة وسلطة ، ويجب ان يكون النقاش في هذه القضية مُنْطَلِقاً من الالتزام بسلامة الوطن واستقراره وسلامة المواطنين وحياتهم .

٤. ان نجاح مجلس النواب في التحري عن الحقيقة والوصول اليها فيما يتعلق بالغذاء والدواء واتخاذ الاجراءات الحاسمة والجسورة بحق مرتكبي المخالفات سيقوي موقف المسؤولين الشرفاء في هذا الوطن بحيث سيبادرون الى كشفِ مَواقعَ الفساد التي يعرفونها والتي لا يستطيعون الكشف عنها نتيجة لوجود بعض الغيلان المتنفذين في بعض المواقع في هذا الوطن .

٥. ان كشف الحقيقة ووضعها امام الشعب سيزيل حالة القلق والتوتر التي لحقت به ، ويقوي الثقة ما بين الشعب والحكومة ، وعندما سيصل الى قناعة تامة بان صحة المواطن وسلامته لدى الحكومة اهم واكبر من نفوذ اي شخص او اية جهة ، وباعتقادي ان دولة رئيس الوزراء الذي جاهد وجاهدنا معه في المجلس السابق من اجل الإبْقَاءِ على المؤسسة الطبية

العلاجية لِيَصِلَ الى مواقِعِ العِلاجِ المتقدمة في هذا الوطن بجميعُ ابناء الشعب فُقَرائِهم قبل اغنيائهم سيكون اكثرُ المسؤولين حماساً للوقوف ضد اولئك النفر الذين نالوا وينالون من صحة وسلامة اطفالنا وابنائنا .

دولة الرئيس – الزملاء الكرام

لقد ذكر السيد الوزير العديد من المخالفات وانني حفاظاً على الوقت اذكر عدداً محدوداً منها .

١. الدواء

أ– ان وزارة الصحة لا يوجد فيها قانون للدواء والادوية يتم بيعها في الاسواق دون ان تمر على الوزارة لتسجيلها وهذا يتوجب من الحكومة ايجاد تشريعات جديدة او بتعديل الموجود فيها لسد الثغرات التي يمكن ان ينفذ منها اصحاب الضمائر الميتة .

ب– ان ادارة الرقابة الدوائية يديرها جماعة لهم مصالح في الخارج ولهم صيدليات خاصة ، اي ان التجار يتحكمون بالاستيراد والتصدير ، وهذا الامر يتطلب الكشف عن هؤلاء المتاجرين بصحة الشعب ، واتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من تحكمهم بهذه المادة الضرورية .

جـ– ذكر السيد الوزير ان بعض الادوية تباع باسعارتتراوح ارباحها من ٣٠٠٪ الى ١٨٠٠٪ وهذا اقصى انواع الجشع والاستغلال ، ولا يجوز السكوت عليه ، وان كان التبرير للبعض ان الوزير وجهاز وزارة الصحة هو المسؤول عن تسعير الدواء فهو تبرير قد يكون مقبولاً باعتبار انهم حراس بحكم موقعهم ، ولكن هل هذا يعطي تجار الدواء مبرراً لارباح خيالية لا يقرها عقل ولا منطق على حساب قوت الشعب ودوائه وصحة ابنائه ، وَعُودةٌ بنا الى نص المادة ٥٦ من قانون مزاولة مهنة الصيدلة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٢ حيث تَقَرَّر ان الربح المصرح به لاصحاب المستودعات يجب ان لا يزيد عن ١٥٪ من الكلفة وللصيدليات بما لا يزيد عن ٢٠٪ ايضاً من الكلفة ، فهل أخطأ وزير الصحة حينما ذكر ان الادوية تباع بارباح خياليه تصل الى ١٨٠٠٪ احياناً ليصل الحد بالبعض الى محاكمته بدلاً من تقديم الشكر له .

٢. الغذاء

أ– يقول السيد الوزير ان المافيا يقومون باستيراد قمامة العالم الصناعي بواسطة عملائهم وكبها في وجوهنا وهم تجار الاغذية والادوية ، نريد ان نسمع من هم عملاء المافيا في هذا البلد ، ومن هم التجار الذين يستوردون المواد الفاسدة ، كما يقول بانهم يطعموننا القمامة والطعام المرفوض عندهم .

كيف دخلت هذه القمامة . ومن هم المسؤولون عن المختبرات الذين اجازوا دخول هذه القمامة ، بل ان هناك من يقول ان الاغذية والاطعمة تدخل احياناً السوق وبعد ان تستهلك تَصْدُر عينة الفحص .

كما تُشَارِكُ نَقَابةُ تُجارُ الاغذية الوزَيرَ

الراي بدخول بعض الاغذية الفاسدة حيث يقولون في نهاية بيانهم الذي ردوا فيه على معالي وزير الصحة (ويعلم معالي وزير الصحة كيف تدخل الاغذية الفاسدة الى هذا البلد) .

ب- يقول معالي الوزير ان درجة الحرارة الملائمة للاجبان واللحوم يجب ان لا تتجاوز ٦ْم ، واذا ما تجاوزت ذلك تكون مصيبة ، ولم يتقيد التجار بالمواصفات وادخلوا مواد بدرجة ٣٥ْم كيف دخلت هذه المواد والتي قد تكون السبب في ارتفاع نسبة المصابين في هذا الوطن ، ومن المسؤول عن دخولها ، وهل يجوز ان يبقى هذا النفر من التجار يصولون ويجولون دون عقاب .

دولة الرئيس – الزملاء الكرام

في ضوء ما سبق ارجو ان ابدي التوصيات التالية :-

١. تشكيل لجنة برئاسة احد كبار القضاه وعضوية اشخاص معروفين بالنزاهة والاستقامة واصحاب اختصاص في مجال الدواء والغذاء للوصول الى الحقيقة كاملة .

٢. تحويل من يثبت تورطه الى القضاء ليقول كلمته فيهم انطلاقاً من قوله تعالى (ولكم في الحياة قصاص يا اولي الالباب) وانصح بعدم تحويل القضية الى القضاء قبل استكمال جميع جوانبها مع وجود الادلة الدافعة للمخالفة وخلاف ذلك فان اي شخص من هؤلاء الفاسدين سيخرج من المحكمة وقد وضع وسام البراءة والطهارة والشرف على صدره .

٣. ايجاد هيئة فنية متخصصة ذات صلاحيات واسعة تتمتع بالحصانة وتشرف على مختبر عصري وحديث بحيث لا تدخل البلاد اية مواد غذائية الابعد التأكد من سلامتها مع الغاء تعدد المختبرات وجهات الفحص .

٤. التخفيف من الاستيراد ، والاعتماد على الموارد المحلية وخاصة فيما يتعلق بالثروة الزراعية بجميع وجوهها وخاصة الحبوب وتشجيع الاقبال على تربية الثروة الحيوانية والدواجن .

٥. الرقابة الصارمة على مستلزمات الانتاج الزراعي والتي لها تأثير على الصحة العامة . كالعلاجات المستوردة ، والهرمونات المضرة ، والبذور والتقاوي .

دولة رئيس مجلس النواب – الزملاء الكرام

ان سمعةَ الاردن لاتهزُّها كَشْف لحالةِ فساد ، او تَحويل تاجرٍ فاسد او مسؤول متآمر على صحة الشعب الى المحكمة ، بل ان الوصول الى الحقيقة بعد مناقشة ومشاركة من جميع مؤسسات الوطن سيقوى سُمْعةَ البلد الديمقراطية، وسيزيد من جمالها ، وهذا دليلُ صِحيةٍ واشارةٍ واضحةٍ الى تجذر الديمقراطية في وطننا ، وستكون الصورة اجمل إنْ تَمتْ مُحاسبة الفادسين مهما اعتلت مراكزهم ومهما كان حجم كنوزهم .

حفظ الله الاردن آمناً مطمئنا على صحته وسلامته وامنه تحت قيادة الحسين المعظم وولي عهده .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً لك .

السيد ابراهيم شحدة ، يليه الدكتور نزيه عمارين . تفضل بقي متحدثين سأرفعها بعد حديثهم ، تفضل اخ ابراهيم .

السيد ابراهيم شحدة :

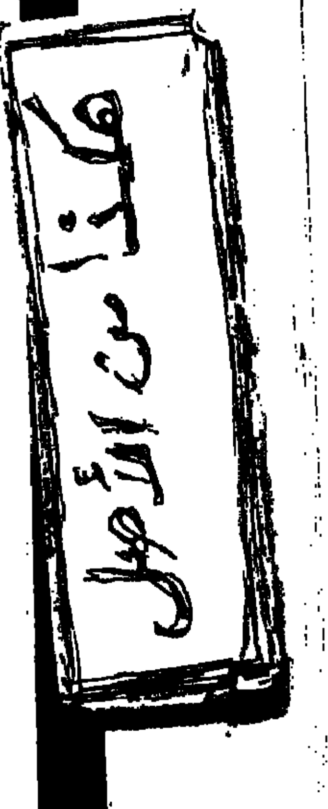
بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، الأخوة النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

كلنا حرب على الفساد عبارةٌ اجبت بها اثناء الأنتخابات ومازالت ترن في اذني وما زال قلبي يتمزق الم وانا اخشى ان نقود حربنا ضد الفساد كحربنا كأي عدو شخصناه تكون محصلة كل ما نقوم به من اوائات خدمة له وتمكيناً له من انفسنا في كل مرة والذي ادعو الله ان لا تكون معركتنا هذه واحدةٌ من تلك التي نصل من ورائها الى الغاية ذاتها فيخرج من نشن الحرب عليه رابح في كل مرة وتعتصر قلوبنا الحصرة والمرارة هذا طبعاً اذا كنت احسنت فهم هذا الذي يجري على انه فعلاً حرب على الفساد لأن تحليل ما يجري محصلته ان كنت احسنت الفهم ايضاً انه بحث لموضوع الغذاء والدواء على أَرضية تصريحات لوزير الصحة والذي حرصت انا منذ البداية ان اقول انها تصريحات منسوبة الى الوزير حتى جاء معاليه ليؤكد صدور تصريح عنه ودون ان يشير الى ما اذا كان يقصد تصريح لصحيفة او للتلفاز او لجهة اخرى وذلك لتعارض وتضارب وتناقض التصريحات المشار اليها .

واذا كنت قادراً على اجمالها فأنني اقول انه ومن حيث المبدأ فأنني لست معنياً بأن اهتف للوزير ولا ان اهتف ضده فهو مواطن كأي مواطن يملك الحق بالتعبير عن حق ويخضع ما نخضع له جميعاً من قوانين بالاضافة الى ما يخضع له كموظف عام في الجهاز الذي ينتمي اليه ولما يضار من تصريحاته ان يلجأ الى القانون ولمن ينتفع منها ان يلجأ الى القانون ايضاً ليستثمرها ، ولكن ذلك لا يتعارض مع ان اتناولها ليس محاكمة له وانما محاكمة لمادة تصريحاته والتي من جانبي لم أرى فيها كشف ولا فتح مبيناً وان كان من شيء جديد جاء به معاليه فهو ان يصدر تصريح عن موظف كبير في قضية ذات وزن كبير ومن هذا الجانب فأنني اشد على يده واشجعه وامثاله على قول الحق في كل مرة وان لا يخشوا في ذلك لومة لائم ، ولكن ذلك لا يتعارض مع اسئلة يجب ان تثار حول التصريحات ذاتها محاكمة لها بالذات ، فقد تساءلت كثيراً حول سبب إجمالها وتعميمها وتساءلت حول سبب الزج بها الى الصحافة وليس من خلال القنوات وتساءلت حول الغرض والأغراض وفيما اذا كان معاليه يقصد ان يحشد الناس ضد الغذاء والدواء وما زالوا يأكلون ويتداون او اذا كان يقصد حشدهم ضد اشخاص بأسمائهم او اوصافهم وما زال لم يقدم ولم يعرف احد من هم هؤلاء الذين



يجب ان نثور ضدهم او ان نأتي عليهم ليلاً او نهاراً واما عن المنهجية والأسلوب فما زلت حريص في كل مرة ان اعتز بهذا الأهتمام وهذا الجهد الذي يبذله المجلس الكريم والصحافة وغيرهم واقول ان في ذلك خيراً كثيراً بالتاكيد ولكن وحرص على ان نصل غاية وحرص على ان نحقق نتيجة فأن اسئلة كثيرة يمكن ان تثار حول هذا الذي يجري من حيث الطريقة والهدف والأسلوب فأذا ما كنت اعتز بهذا الأهتمام اسأل نفسي في كل مرة كيف كان سيكون حالنا وسلوكنا لو لم يدلي معاليه بهذا التصريح وماذا لو حشد كل موظف في موقعه ملفاته ونزل بها الى الشارع ليخبرنا بحجم المصائب والألم والمخالفات والجرائم فهل سنكتفي في كل مرة ان نتصدى للقضية بناءً على اثارتها من شخص ما وخاصةً اذا ما كان مسؤولاً وهل سيأكلنا الهلع والفزع من حجم الأرقام دون ان نعرف نسبتها واقول لاخواني في كل مرة ماذا لو كان المشتكي شخص عادياً وماذا لو كان المشتكي مواطن زار مستشفى ، وماذا لو كان المشتكي من ذوي من طحنته عجلات السيارات وماذا لو كان المشتكي قريب لخصم اخرج خصمه بعد ان قتل من قتل وماذا وماذا وماذا ؟؟

وماذا لو سألت نفسي عنا نحن كنواب وفيما اذا كنا قد اتينا من عالم آخر لا نعرف شيء عما يجري إلا اذا جاء هناك من ينبهنا إليه وما هي الوظيفة التي نقوم بها اساساً وكيف نتابع هموم ومشكلات المواطنين بشكل دائم ومستمر وما هي الوظيفة التي سنقوم بها بعد كل جلسة نقاش حول اي مسألة من المسائل لأختصر ذلك فأقول ان مهمة المجلس من هذه الوجهه دائمة ومستمرة وان لجنة للتحقيقات يجب ان تكون موجودة وفي كل مرة وان باب مفتوح للشكوى يجب ان يطرقه المواطن كل مواطن كل ما كان ذلك ممكناً وان تحقيق سيكون حول اي قضية يجب ان تقوم بها هذه اللجنة وان توصيات محددة يجب ان تقدم الى المجلس الكريم في كل مرة وان كنت لا اعترض على جلسات النقاش فأنما احاول ان اضيف شيء الى اسلوبه لأقول أنه يجب أن يأتي تابعاً وليس سابقاً على مثل هذه المهمة حتى يكون هناك ما يمكن ان نفعله تهمة ضد وزير سواء كان ذلك بسبب تقصير منه او تقصير من خلال من قصروا ولم يتخذ بحقهم الأجراءات او احالة الى القضاء ، كل ذلك وفق الحقائق والمعلومات وارجو ان يكون ذلك اقتراح يأخذ طريقه الى النقاش اشكركم والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الدكتور نزيه عمارين ، يليه الدكتور عارف البطاينة .

الدكتور نزيه عمارين :

دولة الرئيس

الاخت والاخوة النواب المحترمين

أبدأ كلمتي هذه بحمدالله وشكره على سلامة عودة قائد الوطن ورمز عزته وعطائه وكبريائه وبعد .

ايها الاخوة النواب

لقد وصلنا بفضل حنكة ودراية وتوجيه باني نهضة هذا الوطن وجهود المخلصين من ابناءه الى ما نحن عليه من تقدم وازدهار وعمران وامن واستقرار ، تتوج هذا كلّه بالديمقراطية التي نعيش الان ضلالها ولكن ايها الاخوة امام هذه الانجازات العظيمة تحدّياتٌ كبيرةٌ داخليةٌ وخارجيةٌ .

ولقد تعودنا في الماضي ان نسمع عن بعض قضايا الفساد بأشكاله المالية والادارية والغذائية والدوائية ولكنها كانت دوماً سرعان ما تتلاشى وراء محاولات التسويف والمماطلة والمداهنة والاخطر من ذلك تضليلُ قيادة الوطن بمعلومات بعيدة عن الواقع ومغايرة للحقيقة المرّة ، وبالتالي التستر عليها وترك المشكلات الصغيرة وبؤر الفساد لتتنامى وتتراكم وتتفشى وتتمكن في النهاية من اجهزة الحكومة الى أن يصبحَ أمر السيطرة عليها ضرباً من الخيال ... ومع نموّها تنمو المصائب والمعاناة وتتحوّل الى توتّر اجتماعي يقف المواطن المسؤول الغيور حائراً مشلولاً الارادة لا حول له ولا قوّة امام هول واخطار مثل هذه البؤر الفسادية ومراكز القوى لا بل انها السرطان بعينه فهو ان خرج عن صمته وقهرة وقال شيئاً او إنتقد إنحرافاً ادارياً او مسلكياً او مالياً يمس مصلحة هذه البؤرة الفسادية او تلك من قريب او بعيد ... فسرعان ما يوجّه اليه الاتهام بوطنيّته وربما يفقد وظيفته ، بعد توجيه اشد وأقصى التهم اليه بأنه يسيء الى الوطن وسمعته وأمنه واستقراره ، ويساعد على اثارة البلبلة ولربما يتّهم بالخلل العقلي والجنون وانعم بمثل هذا الجنون تماماً ايها الاخوة النواب ما يتعرض اليه الآن معالي الدكتور عبد الرحيم ملحس هذا الرجل الشجاع الأمين الذي ترجم بكل امانة واخلاص معاني القسم العظيم واضعاً مصلحة الوطن والمواطن فوق كلّ إعتبار في محاولة جسورة شجاعة لكشف أوكار وبؤر الفساد الغذائي والدوائي وممارستهم وتجاوزاتهم تمهيداً لمحاسبتهم واقتلاعهم ومكافحتهم قبل ان يتمكنوا هم من هدم كل ما بناه الوطن .

ايها الاخوة النواب ،

– ان مواجهة ومحاربة الفساد بأنواعه هي المقدمة الأولى للديمقراطية .

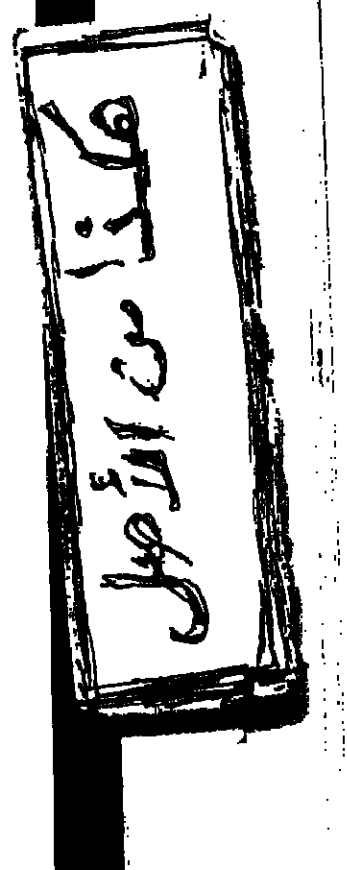
– ان مواجهة الفساد والمفسدين هي المقدمة الاولى لبناء دولة القانون والمؤسسات .

– ان مواجهة الفساد وبؤره هي المقدمة الأولى ولتشجيع الاستثمار والانتاج والتصدير .

ان مواجهة الفساد هي الدعامة الاساس لأقتصادنا وصناعتنا الوطنية ، ان مواجهة الفساد هي الاساس والديمومة لسمعة الوطن ومنتجاته .

هذا هو ردنا الواضح الصريح على تباكي بعض تجار الاغذية والادوية على حساب سمعة الوطن وصناعته .

وبعكس ذلك ان تترك المصائب لتنمو وتستفحل وتتكاثر ليعم الفساد معظم مؤسساتنا بدءاً بفضيحة دائرة ضريبة الدخل في نهاية



السبعينات ودائرة الاراضي وبعض موظفي ديوان المحاسبة وتعثر معظم شركاتنا ومؤسساتنا الوطنية والاقتصادية الكبرى وافلاس معظمها مروراً بشركة مصانع الاخشاب ومصانع الزجاج ومصانع الاسمدة ، والأنتاج التلفزيوني والملكية الأردنية وتصفية بنك البتراء وبنك الأردن والخليج والمنظمة التعاونية ، ومدينة أبو نصير السكنية ، والتطوير الحضري والبنك التعاوني وتعثّر مؤسسة الضمان الاجتماعي وانتهاءاً بفساد الغذاء واحتكار الدواء .

حقاً ايها الاخوة النواب في موضوع الغذاء ، انني ارى السيد الوزير لم يتجنى على احد وان ما قاله جزء من الحقيقة .

فانني اثمن للسيد الوزير جهوده الكبيرة وشجاعته النادرة في تبيان الكثير الكثير من الممارسات الخاطئة واثني على طلب الأخوة الزملاء بتحويل هذه الوثائق الى النائب العام تمهيداً لاتخاذ الاجراءات الصارمة بحق مرتكبيها .

واثني على توصيات الدكتور حمدي الشوا والمرفقة ضمن بيّنات السيد الوزير .

واسمحوا لي ان اضيف هذه المعلومة التي وردتني قبل يومين وتتعلق بالصناعات الغذائية . راجياً من الوزارات الثلاث المعنية التحقق من صحتها واتخاذ الاجراء اللازم واعلامنا .

١) ان بعض الصناعات الغذائية ايها الاخوة تستعمل مادة مبيّضة هي مادة ال تيتانيوم (اي اوكسيد بدرجة نقاوة) شروط استعمالها ان تكون هذه المادة درجة نقاوتها (٩٩٫٨٪) ان هذه المادة ايضاً تستعمل كمادة مبيضة بصناعات اخرى موازية مثل صناعات الدهان والأمنشن ولكن في هذه الحالة نفس المادة درجة نقاوتها تكون اقل بنسبة ٩٥٪ وان فارق الـ ٥٪ هو شوائب معدنية منها الزئبق والكوبلت والرصاص والكالسيوم وهي مواد معدنية سامة جداً وربما ايضاً تكون مسرطنة وشرط نقاوة هذه المادة المبيضة هي شرط اساسي ، الفرق في سعر وحدة الوزن من المادة الأولى النقية يساوي (٦٠٠٠) الاف دينار بينما نفس المادة غير النقية سعرها (١٢٠٠) دينار والمعلومة تفيد بأن المادة الثانية هي التي تستعمل كمادة مبيضة ارجو التأكد من هذا .

المعلومة الثانية ايضاً تفيد بانه يستعمل في بعض الصناعات الغذائية مادة حافظة مانعة للتأكسد (Onti Oxydont) هذه المادة التي كانت تستعمل لغاية سنة ١٩٧٦ أعلن بالضبط انه كتبها اسمها (T.B.H.Q.) هذه المادة كانت تستعمل لغاية سنة ١٩٧٦ الى ان ثبت ان هذه المادة ليست صالحة للأستعمال البشري إنها مادة ايضاً لها مضاعفات جانبية شديدة وربما انها ايضاً مسرطنة وبسبب التحفظات على هذه المادة منعت من الأستعمال بناءً على توصيات من دور الرقابة الغذائية الأمريكية والألمانية وهناك بديل لهذه المادة وهي مادة (Vitamen.A) وتستعمل منذ ذلك الحين اي منذ قبل (١٥) عام لحد

الآن تستعمل هذه المادة للعلم ان طن المادة الأولى يساوي (٣٠) الف مارك الماني المادة المستعملة حالياً الي هي (Vitamen.A) المستعملة في الدول المتقدمة الطن يعادل (٤٥) الف مارك والمعلومة تفيد أن المادة القديمة لا تزال تستعمل وهناك معلومات اخرى ايضاً لم اتأكد من صحتها وسوف اقوم بأبلاغ معالي وزير الصناعة والتجارة بالمعلومة الثالثة بعد ان اتأكد من دقة المعلومة ، في موضوع اسعار ، طبيعي ما زلنا في موضوع الغذاء ايها الأخوة او موضوع فساد الغذاء هناك الحقيقة ملاحظات يلاحظها كل زميل طبيب لا بل كل مواطن في هذا البلد نلاحظ مرض البروسيلا اللي هو الحمة المالطية هذا المرض لم يكن معروف عندنا بالأردن لغاية قبل عشرة سنوات كنا نقرأ عنه بالكتب الآن ايها الأخوة في عيادتي المتواضعة وايضاً اعتقد الأخوان الزملاء لا يمر علينا يوم إلا ونتعامل مع مريض او مريضين يعانون من الحمة المالطية هذه الحمة المالطية وجرثومتها البروسيلا نقلت إلينا عن طريق الغذاء الفاسد الملوث اللي غالباً الغذاء الحيواني والأغنام التي تصدر إلينا من كل صوب دون اجراء الفحوصات الضرورية او مطابقتها للمواصفات والمقاييس الملحوظة الثانية التي لاحظناها ايها الأخوة في السنوات الأخيرة لاحظنا أيضاً والمواطن ايضاً زيادة نسبة ظهور الأمراض السرطانية وخاصة امراض سرطان الثدي المتنوعة وسرطانات الجهاز الهظمي واعتقد ان هناك علاقة صحية بين ظهور هذه الأمراض وزيادة نسبتها وايضاً بين المواد المسرطنة المستعملة في حفظ الأغذية وهرمونات النمو المستعمل في الزراعة والمواد المركزة ايضاً المستعملة .

وعودة الى مشكلة الدواء واسعار الدواء واحتكاره .

ايها الاخوة لعلنا جميعاً تساءلنا لماذا هذا التيار او لماذا ردة الفعل الضيقة في التأييد العارم الذي قوبلت به تصريحات معالي الوزير في الشارع الاردني ان هذه الردة ايها الاخوة لم تأتي من فراغ ان هناك معاناة لا بد من الوقوف عليها ودراستها ان المواطن يعاني الكثير ايها الاخوة ولا بد لنا من مواجهة هذه المشكلة في موضوع الدواء هناك الأسعار فاحشة وهناك إحتكار سواء من قبل الأطباء او من قبل الصيادلة . اسعار الدواء ايها الاخوة قالوا لنا ان السعر محدود ومحكوم ولا يمكن تجاوزه وان النسبة نسبة الربح على العلاج هي فقط (٥٤٪) ولأبسّط ذلك لو كان العلاج ثمنه دينار واحد يضاف اليه (٥٤) قرش يباع للمواطن (١٥٤) قرش هذا ما قاله لنا وهذا ما هو مكتوب نسبة الربح لا تتجاوز (٥٤٪) والحقيقة تغاير ذلك كثيراً واليكم الأمثلة ولقد اثرت هذا الموضوع ايضاً تحت في هذه القبة ايضاً سنة ١٩٨٦ تطرقت الى موضوع المعالجات الطبية والى موضوع الأسعار في العلاجات .

ايها الاخوة ،

حبة السيمدين وهي عبارة عن حبة لعلاج المعدة عيار (٨٠٠) تباع للخدمات الطبية ولوزارة الصحة ومستشفى الجامعة بـ (٧)

هكذا من الأصل

قروش بينما تباع للمواطن بـ (٢٠) قرش وهي صناعة اردنية أنا افهم ان يكون هناك هامش في النوع او فرق في السعر (١٠٪) بسبب بيع الجملة والمفرق بـ (٢٠٪) (٥٠٪) (١٠٠٪) اما ان يكون ثلاث اضعاف اذاً هناك خلل هذا ما قلته آنذاك سنة ١٩٨٦ في هذه القاعة ، لا بد من معالجته ، مثال آخر حبة ال بيرزنتين وهو دواء لمرضى القلب مانع للتخثر ، حبة ال بيرزنتين عيار (٧٥) انذاك سنة ١٩٨٦ ، كانت تباع لمستشفى الجامعة بسعر الجملة سعر الجملة بعدة فلسات اظن انذاك (٣ او ٤) فلسات للحبة الواحدة بينما كانت تباع للمواطن بعشرة قروش الحبة ، هناك هامش كبير جداً ايها الأخوة بين (٣) فلسات الى (١٠) قروش سألت عنها البارحة حبة ال بيرزنتين تباع الآن بما يقارب (٢١) قرش للمواطن (الأجنبي) الحقيقة هامش ربح كبير جداً لا بد من معالجته ، ولا يتفق مطلقاً مع ما قاله لنا بأن هامش الربح للعلاج فقط (٥٤٪) ولقد اثار معالي الوزير بينات كثيرة وعديدة تثبت هذا الكلام وما نقول اما عن الأنزولين فأعتقد تطرق اليه معالي الوزير ولا داعي لتكراره ، واما عن مادة ال هالوثين :- هذه المادة ايها الاخوة مادة هامة لا يمكن الأستغناء عنها في العمليات الجراحية فقدت بالأسواق والحقيقة انها لم تفقد وانما اخفيت تم اخفائها عن سبق اصرار لرفع سعرها مستغلين في ذلك مدى الحاجة القصوى إليها وذلك لأبتزاز السعر الذي يريدون وطالبوا برفع سعرها فجأة من (١٣) دينار للعبوة الواحدة الى (٢٣) دينار

ولكن معالي الوزير رفض الرضوخ لأبتزازهم وامر بتزويد القطاع الخاص والمستشفيات لما يحتاجون وبالسعر الدارج سابقاً ، هكذا ايها الأخوة النواب هذا مثال بسيط على امثلة كثيرة ولا تحصى على اساليب ابتزاز حيتان الأدوية والمستودعات . واما عن موضوع العطاءات الحقيقة هناك اساليب لا أستطيع ان اصفها انت تحس ان شيء ما يجري في شيء غلط لكن لا تستطيع ان تمسك اي ممسك تفننا في هذا الموضوع يا اخوان شيء غريب عجيب إليكم بعض الأمثلة نلاحظ دائماً ان العطاءات التي تنزل تكون كميتها قليلة بحيث لا تغطي غالباً الربع الأخير من السنة فتثار ضجة إعلامية كبيرة المواطن يحتج ، برقيات لجلالة الملك برقيات لرئيس الحكومة الله اكبر ما في علاج ما في امنّوا لنا كذا ، فتثار ضجة اعلامية كبيرة كل عام تقريباً وكلنا لاحظنا هذا لنقص العلاج فتضطر الوزارة بتوفير العلاج من السوق المحلي ولكن بسعر عال جداً وهنا يكمن التلاعب والتحايل اكن كيف تثبته ، وإلا ايها الأخوة بماذا تفسرون لنا هذه الظاهرة التي تتكرر سنوياً تارةً بالقطاع الأسبرين واخرى بدواء السكري والأورام وبعض علاجات القلب وحليب الاطفال اليس هذا اسلوب للتحايل والتلاعب والأبتزاز ورفع اسعار المواد الضرورية جداً لصحة المواطن والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال الأستغناء عنها .

ايها المشرعون المدافعون عن حكومة الشعب لماذا نسمح لوزارة التموين السيطرة على تجارة السكر واستيراده وتوزيعه اليس هذا

حماية للمواطن من احتكار هذه السلعة الضرورية من جشع المتلاعبين والعابثين بقوت الناس والسؤال ايها الاخوة النواب أيهما أهم للمواطن مادة السكر ام الدواء ، رغيف الخبز ام الدواء من يعتقد اننا قد نستغني عن السكر فله بدائل ولكن لا نستطيع الأستغناء عن الدواء اذاً لماذا لا نسمح لوزارة الصحة بل لماذا لا تلزمها بالسيطرة على استيراد الدواء ولماذا لا يكون عندنا مديرية للأستيراد والرقابة الدوائية في وزارة الصحة لمنع احتكار الدواء والتلاعب باسعاره واخفائه متى يشاؤون .

اما عن احتكار الدواء ايها الأخوة النواب إليكم هذه الحقائق هل تعلمون ان في الأردن حوالي ٧٠ مستودع لأستيراد الأدوية وهل تعلمون ان ستة مستودعات فقط تسيطر على عملية استيراد حوالي ٧٠٪ من الأدوية .

وهل تعلمون ان مجموع العلاجات الدارجة في الأردن (٥٠٠) نصفها مستورد والنصف مصنع في الأردن وهل تعلمون ان مصانع الأدوية هي اسم شركات مساهمة عامة إلا انه في الواقع يملك معظم اسهمها شخص واحد هو الحاكم الناهي يعين مجلس الأدارة والمدير وكبير الموظفين ، وهل تعملون ان ملاك مصانع الأدوية هذه هم نفسهم اصحاب المستودعات ووكلاء شركات الأدوية المشهورة ولذا فهم يربحون مما ينتجون ومما يستوردون وهل عرفتم السر ايها الاخوة النواب في ان الصناعات الدوائية الوطنية هي الوحيدة في بلدنا التي لم تطلب الحماية الجمركية ولماذا

لأنهم هم نفسهم مستوردون ، ان التساؤلات تجيب على جميع تساؤلاتكم وهل تعلمون ان هؤلاء الحيتان من اصحاب المستودعات ومصانع الأدوية على حد سواء بعضهم لم يكتفي بهذا بل أنه يمتلك الواحد منهم اكثر من مؤسسة صيدلانية واحدة وهذا ما يخالف قانون مزاولة المهنة الذي يتباكون عليه انني مسؤول عن كل هذا الكلام دولة الرئيس عن صحة هذا الكلام ، وهل تعلمون ان هذه الصيدليات المملوكة لهؤلاء الحيتان هي غالباً ما تكون بمواقع طبية حساسة بحيث ايضاً هم الذين يتحكمون من احتكار عملية بيع استيراد وانتاج وبيع وتوزيع العلاج وتسعير العلاج وهل علمتم بعد هذا كله السبب الرئيسي وراء معارضتهم الشديدة لطمس اي محاولة لتعديل هذا القانون الذي وضع عام ١٩٧٢ ، وروعيت به بناءً على توصياتهم خدمة فئة قلة قليلة متحكمة في سوق الدواء الأردني المستورد والمنتج سواء موضوع الدور او موضوع المسافة بين صيدليات نقاط حساسة وضعت لخدمة انذاك عدد لا يتجاوز ال (١٥٠) صيدلي والآن لدينا ما يزيد والحمدلله عن (٣٥٠٠) صيدلي في هذا الوطن نريد ايها الأخوة النواب اعادة قراءة هذا القانون والتعديل على مواده لإنصاف جميع الصيادلة وليس فئة قليلة منهم ، هل علمتم ايها الاخوة لماذا قامت الدنيا وقعدت عندما اعلن معالي الدكتور عارف البطاينة وزير الصحة الأسبق بدء المعركة مع بعض هؤلاء الحيتان بالغاء الدور عجيب والله كانت هناك موضوع الدور يعني صيدلي لما يتخرج في عمان ينتظر

عشرة سنوات حتى يصله الدور حفاظاً على سمعة هذه المهنة هذه حجتهم ، يا اخوان هذا اذا كان في عمان الطبيب عندما يأخذ رخصة مزاولة مهنة يفتح ثاني يوم المهندس كذلك المحامي كذلك الصيدلي كان في عمان يجب عليه ان ينتظر مدة قد تصل الى عشرة سنوات هذا ان كان فقير الحال واما ان كان ميسور الحال فكان بأمكانه ان يشتري الدور وتعلم نقابة الصيادلة بهذا وعطوفة النقيب ايضاً وصل الدور في عمان الى عشرة الآف دينار ما الحكمة من ذلك ولمصلحة من وضع هذا لخدمة واحتكار هذه المهنة الشريفة النبيلة من قبل فئة قليلة حاقدة تسيطر الآن على استيراد وانتاج وتوزيع دوائنا وشكراً دولة الرئيس ، واعتذر للأطالة .

دولة رئيس المجلس : شكراً دكتور نزيه ، دكتور عارف بطاينة ، يليه الدكتور نادر ابو الشعر .

الدكتور عارف البطاينة :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس – حضرات الزملاء الكرام :

لا أريد أن أزيد على ما أوضحه من سبقوني من الزملاء عن أهمية وخطورة الدواء والغذاء في حياة الناس .

ولكوني في هذا المقام من الذين لهم معرفةٌ بهذا الموضوع ... فأنا لست طارئاً ... ولست مهوراً ولست مندهشاً بكل هذا الذي نسمعه ونقرأه ... فطوال ثلاثين عاماً ، قضيتها بالعمل المتواصل في هذا الحقل متدرجاً من وظيفة طبيب الى مدير للخدمات الطبية الملكية ثم وزيراً للصحة حتى وصلت الى هذا المكان الذي يمكنني من التحدث بالموضوع بثقة واطمئنان لكل كلمة اتفوه بها .

لقد أَخَذَتْ أقوالُ وتصريحاتُ معالي وزير الصحة أبعاداً ، ما كُنتُ أحب أن تصل الى ما وصلت اليه أو أن اكون بموقف (مع أو ضد الوزير) .

فرأيي هو في الحقيقة مصلحة الوطن والمواطن بغض النظر عن كل اعتبار . وقد تكون الدوافع الكامنة وراء تصريحات معالي وزير الصحة لحمتها وسُداها الحرص على سلامة المواطن . ولكن حسن النية وحده ليس كافياً ولا مقنعاً للتعبير عن حرصه ، بمثل الاسلوب الذي ابرزته الصحيفة التي اجرت المقابلة مع معاليه !!!

وكذلك أنني لا أشك بدوافع الزملاء النواب المتحدثين سواءً في تأييد معاليه او معارضة الاسلوب الذي انتهجه ، ولكن التفاوت ظلَّ محصوراً لدى الزملاء في مدى وشمول الرؤيا للمسألة المطروحة ... فالبعض استعاض بمد الانشاء عن جَزْرِ التفكير الجدي بالمشكلة مما قد يدفع بنا الى الانحراف عن جوهر وغايات الطرح ...

اننا أيها الأخوة نتصدى لمعالجة ظاهرة ليست مقتصرة في وجودها وتفشيها على وزارة من الوزارات او مؤسسة من المؤسسات ،

واعني بها ظاهرة الفساد والافساد الذي يحتم علينا واجب مواطنتنا أن نعترف بها وبسلطانها القائم المُستمد من ماهية النفس البشرية .

فالإصلاح يُبحث عنه في اعماق نفس المواطن وفي القيم والمفاهيم السائدة التي يبدأ تكريسُها في النفوس منذ الولاده ومروراً بدور الأم والمدرسة والاعلام والبيئة الأجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وكما قال الله سبحانه وتعالى ((ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم)) صدق الله العظيم

فالاصلاح الجذري الحقيقي وهو ما نتطلع اليه جميعاً لا يتم بقرارات ادارية مهما بلغت في دقتها وصراحتها ، ففي بعض بلدان المنطقة وُضعت تشريعات قاسية وصلت إلى درجة فرض عقوبة الاعدام على الراشي والمرتشي ورغم ذلك فإن الظاهرة المرضية ... لم يقضى عليها الأشخاص لأنها بدأت من غير المكان والزمان اللذين ينبغي الانطلاق منهما .

هذا لا يعني بشكل من الاشكال التي من الذين يقبلون في مهادنة الفساد والمفسدين او العبث والعابثين عندما يتصل الأمر بالمصلحة الوطنية العليا ومصلحة المواطن مريضاً كان ام طبيباً ، صيدلياً كان ام موظفاً عادياً .... ولكنني اعود وأكرر بأن الاصلاح الايجابي الحقيقي له آليتهُ وقواعدُ انطلاقه بعد تحديد أهدافه وغاياته .

أيها الزملاء الكرام

استميحكم عذراً في الحديث الهادف الذي أجدني مضطراً لذكره بقصد معلومٍ لا يخفى عليكم . ففي سنوات قيامي بادارة الخدمات الطبية الملكية تعرضت مثلما تعرض غيري للكثير الكثير من ظاهرات المرض فساداً او رشوة .

ولكننا كنا نعالج كل ما نكتشفه ويتضح الخلل فيه ....

وبجعبتي عشرات الوقائع عن مثل ما بات معالي وزير الصحة يشكو منه .... كنا نعالجه ونتصدى له بما توفرّ لدينا وفينا من أنظمة مسعفة في هذا المجال ومن نفوس خيرة مسكونة بالغيرة على حقوق الوطن ومصلحة المواطن . وأثناء تسلمي مسؤولية وزارة الصحة طوال ثمانية عشر شهراً يعلم معالي وزير الصحة قبل غيره ... بأننا جابهنا المشاكل نفُسها والظاهرات المرضية نفسها وربما اقس منها .... ومع ذلك لجأنا الى مالم يلجأ اليه معاليه من قوانين وانظمة رادعة حازمة ما زالت قائمة معمولاً بها بل أنها أوصلت المخالفين في كثير من الأحيان الى القضاء لينالوا جزاء ما اقترفت ايديهم .

وبالفعل فإنني ومن واقع المعاناة والتجربة لم أشعر بأن الأنظمة والتشريعات النافذة عجزت عن التجاوب مع ما نحرص عليه جميعاً من رد الخطأ ودرء الخطيئة .

صحيح أن هناك بعض التشريعات والانظمة التي تحتاج الى تطوير أو تحديث يجب أن يبقى مستمراً متواصلاً متماشياً مع ما يستجد من حالات وأوضاع توجب ذلك .

هكذا من الأصل

وعلى سبيل المثال لا الحصر من الناحية التشريعية ابين ما يلي .

أن في ادراج هذا المجلس قانون (المجلس الصحي العالي) الذي اقترحته وزارة الصحة أثناء تسلمي مسؤوليتها ما زال بانتظار اكتمال مراحله الدستورية .... وهو مختص بتنظيم الاستراتيجية الطبية بالاردن ... كما أقرت الوزارة أنذاك على تحديث وتعديل قانون مزاولة مهنة الصيدلة بما يتلاءم مع المستجدات ... ما اريد قوله من التعرض لهذين المثلين هو التأكيد على أن يوسع وزير الصحة أو غيره من الوزراء أن يستحدث ما يشاء من القوانين والأنظمة المتصلة بعمل وزارته اذا رأى ضرورة لذلك ...

أما من حيث الوقائع : فقد تتضح الصورة اكثر عندما نستشهد بعدد آخر من الامثلة ..... مثل واقعة منع استيراد اللحوم البقرية ومشتقات البانها وحليبها من بريطانيا بسبب اصابتها بما يعرف بمرض جنون البقر التي قام بها معالي الزميل الأخ الدكتور محمد عضوب الزبن ولم يتهاون بها جميع من أتى بعده من الزملاء الذين تعاقبوا على وزارة الصحة .... ومن قبيل ذكر الحقائق .... فقد قابلني السفير البريطاني بهذا الشان .... ونظراً لما هو متوفر في الوزارة من معلومات موثقة حول الموضوع لم أجد ثمة : صعوبة في استمرار قرار المنع والذي ما زال ساري المفعول حتى هذه اللحظة .

مثل آخر : باخرة محملّة باللحوم المستوردة من الهند ... عندما لم تستوفي شروط الصحة العامة والاستهلاك البشري ... رفضنا استلامها ، وبودي لو كان معالي الزميل عبد الله النسور وزير الصناعة والتجارة آنذاك موجوداً لاذكره عندما اتصل بي من مطار عمان خلال لقائه بوزير خارجية الهند الذي هدّد بما اسماه الأثر السلبي على استيراد الهند للفوسفات الاردني إن لم نسمح بإدخال شحنة اللحوم المرفوضة ... ولكننا بقينا مصرين على التمسك بسلامة ونظافة الغذاء المقدم لشعبنا وعادت الباخرة ادراجها ، ولم نساوم ولم نرضخ للتهديدات ....

مثل آخر : عندما ترامى الى أسماعنا وتأكدنا من اصابة مزروعات وخضروات منطقة سيل الزرقاء التي تُسقى بما يتسرب من مياه خربة السمرا العادمة قمت بالأستناد إلى قانون الصحة العامة الذي يخولني ذلك بإتلاف جميع هذه المزارع .

مثل رابع ... عمدت بعد التأكد من عدم مطابقة مصنع رُب البندورة في الغور لشروط الصحة العامة إلى اصدار الأمر بإغلاقه فوراً واتلاف مئات الأطنان من البندورة ... وعندما جوبهت في مجلس الوزراء باستهجان بعض الزملاء بهذا الأجراء ا لذي أثار على الحكومة زوابع الغضب من المزارعين المتضررين .... كان جوابي مختصراً .... انها صلاحيات وزير الصحة ولا حاجة للتشاور أو طرح الموضوع للموافقة لأنه متصل بصحة الناس ... وللحقيقة والتاريخ فإن أحداً من الزملاء

الوزراء لم يعترض على سلامة الإجراء .

وبالمناسبة تم تعويض المزارعين تعويضاً عادلاً امثلة عابرة تعتبر غيضاً من فيض سُقناها لنصل إلى القول بأن قانون الصحة العامة في حال اللجوء إليه وحسن استخدامه كفيل بضمان تحقيق الغايات المرجوة منه ...

دولة الرئيس / حضرات الزملاء الأفاضل :

أما فيما يتعلق بشأن الدواء فهناك قواعد عمل ونظام وقانون تحكم وتتحكم في عملية التسجيل والفحص المخبري والتسعير .... ولا تأتي بجديد عندما نقول بأن كلَّ هذه العمليات تظل خاضعةً لمراقبة وموافقة وزير الصحة ... الذي منحه القانون الكلمة الفصل !!! وقد أشار عدد من الزملاء الى ذلك بشيء من التفصيل الذي لا أرى موجباً لتكراره وإعادة التذكير به .... وبشهادة اصحاب الأختصاص من الداخل والخارج إن الدواء الاردني من أجود الأدوية في العالم ومطابقاً للمقاييس الدولية الخاصة بالصناعة الدوائية وسيبقى كذلك إن شاء الله .

دولة الرئيس / الزملاء الأفاضل :

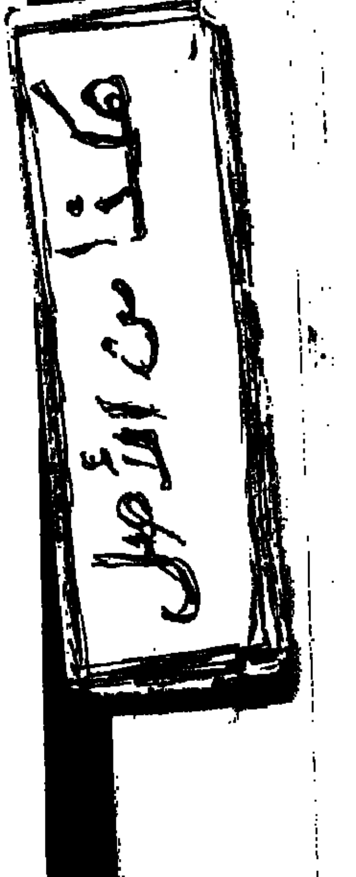
انما نحن بصددة الآن على الرغم من أهميته القصوى وخطورته على حياة الناس واقتصاد الوطن ... كان ينبغي أن يظل في حجمه الطبيعي .... لا أن يأخذ من الأبعاد مالا نعتقد أبداً أنه خطر في بال معالي وزير الصحة .... عندما سمح لأعصابه أن (تثار على هذا الشكل وعلى هذه الصورة والتي ادت في النهاية إلى التأثير على نفسية المواطن وعلى اقتصاديات الوطن .....

ومن الأثار السلبية لما أُثير مؤخراً والتي حزت في النفوس بروز كتابات في صحفنا تتحدث عن المقاييس والمواصفات الاسرائيلية والدولية المعمول بها غربي النهر ولدى دولة الأغتصاب .... ليس هذا فحسب ، بل إن برنامجاً في التلفزيون الاردني حمل صباح الجمعة الماضي رأياً عجيباً غريباً من أحد محاضري الجامعة الأردنية يعلن فيه على الملاء أن الشرق الاوسط كلُّه خالٍ من خبراء (السموم السريرية) باستثناء جنابه واثنين اسرائيليين على حد زعمه ، موجودة الجريدة لديّ ، مما يترك لخيال المواطن في داخل الاردن وخارجه مجالاً للمقارنة بيننا وبين أعدائنا .... اللذين نتطوع جهلاً بتجميل صورتهم وتفوقهم في هذا الحقل .... الذي أوكد لكم بأن صورتنا فيه اجمل ... وتفوقنا ابرز ... نقول هذا عن خبرة ودراية ومعلومات وتقصّ حقائق وليس ارتجالاً أو إعتباطاً ....

دولة الرئيس / الزملاء الأفاضل

لم يعد الظرف يسمح بالمزيد من التشرذم وتبديد الطاقات واستشراب الفساد وتعميم الفوضى والإضطراب .... مما يفرض علينا جميعاً الارتقاء إلى مستوى المرحلة الصعبة التي نجتازُها ....

فلم يعد في قوس الصبر منزع ، والويل لنا اذا ما تقاعسنا وبقينا نراوح داخل الحلْقة



المفرغة .

دولة الرئيس /

انني أسأل معالي وزير الصحة .... ألم يكن من الأجدر بمعاليه قبل اثارة التصريحات التي نحن بصددها ان أحال المخالفين للقضاء حسب اختصاصاته القانونية ؟؟ إلّا اذا كانت هناك جهة منعته من استعمال حقه فنتولى كمجلس نواب محاسبة تلك الجهة ؟؟ وبعكس ذلك فعلى الوزير الأسراع في تقديم العابثين بغذاء الشعب ودوائه للقضاء كي ينالوا جزاء ما اقترفوا .... قال تعالى ((ولكم في القصاص حياةٌ يا أولي الالباب)) صدق الله العظيم .

حمى الله اردنّنا العزيز بسواعد ابنائه وايمان اجياله وقيادة مليكه راعي مسيرته الخيرة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام شكراً ، الدكتور نادر ابو الشعر يليه الدكتور عبد المجيد العزام .

الدكتور نادر ابو الشعر : دولة الرئيس زملائي الأفاضل .

اذا اردنا لهذا البلد ان يرقى الى مستوى التحديات الجسام والتي ستواجهه في المستقبل القريب . نظراً للتغيرات الحتمية والمتوقع حدوثها على جميع المستويات السياسية والأقتصادية والاجتماعية فلا بد لنا ان نبدأ بالأصلاحِ - والأصلاحُ يبدأُ بالذاتِ - والذي يريدُ أن يُصلحَ يجبُ أن يعترفَ بالخطأ أولاً - وإنَّ نشرِ الحقيقةِ يؤلمُ أحياناً ولكنَّه يؤلُم مّرةٌ واحدة .

" إنّ المستقبلَ هو تحدٍ للأبداع والتميّز " .

من هذه المنطلقات ولا شك في ذلك من منطلقِ حرصهِ على تأديةِ واجبةَ الوطني وحسهَ بالمَسؤولية كانت دوافع مؤثرة أدت إلى كشفِ الحقائق دون الاستجابة للضغوطات من قبل معالي وزير الصحة واننا جميعاً نؤمن بأنّنا مجلساً وحكومةً نسير في مركبٍ واحدٍ - لتأديةِ واجبِنا ، مستلهمين من كلمات الحسينِ القائدِ كما جاء في كتابِ التكليفِ السامي - في محاربةِ الفسادِ والمحسوبية وكبحِ الربحِ الحرامِ ووضعِ التشريعات المناسبة لتحقيق الأصلاح لرفع مستوى الأداء خدمةً للوطن والمواطن -)) .

وحسناً فَعَلتِ الحكومةُ بتقديم بيانِها إلى المجلسِ في موعده وحسبَ النظام - حيث أطلعنا البيان على الكمِ الهائلِ من التجاوزاتِ والضغوطاتِ وحجمِ الذين يصرونَ على التلاعب في قوتِ ودواءِ المواطنين - والتي هي في غايةٍ من الأهمية والخطورة لأنها تَمَسُّ الأمنَ الغذائيَ والدوائَي للوطن وبالتالي تؤثر مباشرةً على سمعةِ ما يُنْتَجُ لدينا وعلى الأقتصاد الوطني برمّته وقد برزت مشاكلُ لا حصر لها -

- المسألةُ برمتِها بالنسبةِ للغذاءِ في غايةٍ من الأهمية والحساسية - بَدْءًا بالمصنع وظروفه الصحيّةِ وجَوْدةِ المادة الخام ونوعِها وسلامَة العاملين صحياً وظروفِ التعليب .. الخ - وعلى درجةٍ عاليةٍ من الأهمية كذلك عملياتُ النقلِ ودرجةِ الحرارةِ والتخزينِ في المستودعاتِ وكلها يجب أن تخضعَ للرقابةِ الصحيّة المشددة والمستمرة ... الخ

- والمسألةُ كذلك بالنسبة للدواء - المواد الاساسية - أي المركب الكيماوي - المكونةِ للدواءِ - ومدى فاعليته - ومدى خطورِته وسلامته على الإنسان ومدى صلاحيته ... الخ .

- الرقابةُ ومدى فاعليتها من حيثُ الطرقُ المتبعةُ وتطبيقاتها من قِبَل العاملينَ والفنيينَ ووجودِ الامكانات الفنيةِ من الاجهزةِ المتطورة والصالحةِ لأجراءِ الفحوصاتِ المتخصصةِ والمطلوبِ اجراؤها بموجبِ القوانينَ والانظمةِ والتعليمات المعمولِ بها -

وهنا نتساءَل أيُّها الأخوةُ - أليس للعنصرِ البشريِ يدٌ في كلِ ما ذُكر ؟ وكم تتأثر هذه العمليات المعقدة والدقيقة باخلاقياتِ وسلوكياتِ ووعي الصانع والمستورد والرقيب وغيره ...؟

نحن مع الحقيقةِ والمصارحةِ والمحاسبةِ وتطبيقِ القانونِ مبتعدين عن محاولات الأجتهاد الشخصي ونطالبُ بتفعيل المؤسسات ووضع الخُططِ والبرامجِ لرسمِ السياسات المحّددة لعملها وفقاً للمعايير والمقاييسِ الدِولية لضمانِ أعلى مستوىً من الأداء والجَودة - وقد وفّرتْ لنا الديمقراطيةُ التي نمارسُ جميعَ هذه الأسس والمعاييرَ - ومن حقِ شعبِنا أن يأكلَ ويشربَ ما هو سليمٌ ونظيفٌ وأن ياخذَ الدواءَ المفيدَ والفعالَ وبأسعار معقولةِ ومناسبةٍ لقدراتهِ ومستوى معيشته .

وللتصدي لكل ما تَبرزَ من مشاكلَ ومعوقاتٍ في هذه القضيةِ أرى لزوم إتخاذ الأجراءات التالية :

١- توحيد جهات الرقابةِ الغذائيةِ المتعددةِ - القائمةِ حالياً - في جهةٍ رسميةٍ واحدةٍ مستقلةِ ذات فاعليةٍ اداريةٍ وفنيةٍ ولا مانعَ أن تكونَ هذه الجهةُ تابعةً لوزارة الصحة .

٢- سن التشريعاتِ اللازمة لتفعيل دورِ الجهات الرسمية المختصة لضبطِ الرقابةِ على الغذاءِ والدواءِ المستوردِ منهُ والمصنّعِ محلياً .

٣- إتخاذِ الأجراءات والتدابيرِ الرادعةِ لمحاربةِ الفسادِ الأداري - سواءٌ كان من قبلِ المستخدَمينَ في أجهزةِ الدولةِ او القطاعاتِ الخاصةِ المختلفةِ والتي تَمّسُ أمن المواطنِ في غذائهِ وشرابهِ ودوائهِ وصحتهِ وبيئته .

٤- الأرتقاء بالمستوى الخُلُقي والسّلوكي - لجميعِ العاملينَ والمستخدمينَ في قطاعاتِ الغذاءِ والدواءِ ونشرِ الوعي الصحي والبيئي لديهم عن طريق التوعية والتدقيقِ المستمرِ - واعطاء الأعلام دوراً فاعلاً بهذا الخصوص .

٥- تحويلَ ملفِ القضية بُرمتها الى النائب العام - في المملكة - لتبيانِ الحقيقةِ المغاقةِ اذ أنهُ هو الجهة المخولةُ بالتحقيقِ والتحويلِ الى المحاكم

هكذا من الأصل

المختصة .

حفظ الله الأردن في ظل الرائد الباني الحسين المعظم .

والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الدكتور عبد المجيد العزام ، يليه السيد انور الحديد .

الدكتور عبد المجيد العزام :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس .... حضرات النواب المحترمين ،

أثارت تصريحاتُ معالي وزير الصّحة جدلاً في الشارع الأردني حيث اصبحَ هناك فريقان ، فريقٌ مع معالي الوزير وآخرُ ضّده . ولكن الأدهى والأمُر ان هناك شريحةً ثالثةً تراها تارةً تصفقُ للوزير ومؤيديه ، وتارةً اخرى تُصّفقْ للفريقِ الآخرِ المعارض ، ولكنّها ما ان تسمعَ خُطباً لصالح الوزير حتى تعودَ ثانيةً وتُصفّقُ له من جديد ، وكأن الموضوعَ حفلةَ مصارعةٍ بين انداد . وعلى ضُوء هذا السلوك اتساءلُ ، أَماَ آن الاوانُ للفردِ في مجتمعنا ان يُحلّق في عالم الموضوعيةِ والعقلانيةِ ويؤثرهُما على العاطفة التي تجرّنا دوماً الى الهزيمةِ والفشل .

إن الموضوع أيها الأخوة ليس موضوعَ من مع الوزير أو مَنْ ضدّه وليس من مع الحكومةِ او من يعارضُها ، الموضوعُ هو ان نعملَ معاً حكومةً ونواباً وشعباً للوصولِ الى الحقيقةِ ، وان نعملَ كلَ ما يلزمُ لتصحيح الاوضاع ، والحفاظ على الوطن والمواطن صحةً واقتصاداً وسياسةً .

دولة الرئيس .... الزملاء الأفاضل ،

وبالرغم من التفاوت بوجهات النظر حول تصريحات وزير الصحّة ، وتحفُظّي على توقيت التصريحات وآليتها ، الا أنّه ما من شكٌ ان تصريحات الوزير لم تأتِ من فراغٍ بل كانت مُدُعمةً بالكتبِ الرسميةِ التي قدّمها كوثائق لملفات الأمانة العامة ، ناهيك عن بعض الأدلةِ التي جاء في حلقةِ لبرنامج " ريبورتاج " التلفزيوني الذي شارك فيه الدكتور تيسير عماري وتم اغتيالُها في الثمانينات ، وكذلك قضيةُ السمنة الملوثةِ والسمك الفاسد وغيرها .

ورُبّ قائلٍ إنّ تصريحاتِ الوزيرِ مبالغٌ فيها ، وان التهريبَ وتغيير تواريخ صلاحيةِ الأغذية الفاسدةِ أمر ممكنٌ ، والالتفافَ على الانظمة والقوانين واختراقها ربما يحصلُ احياناً وفي بلدانٍ كثيره . هذا صحيحٌ ولكن نحن في دولةِ الحسين الذي أفنى زهرة شبابه لبناء الوطن النموذج وبُح صوتهُ وهو ينادي الى بناء دولة القانون وحماية المواطن الانسانْ ، وعلّمنا على ان نتطّلع دائماً الى الافضلْ ، ولذلك فان كُلَ شريف في هذا الوطن لا يقبل بتاتاً بمنطقِ السكوتِ لان الواجبِ يقتضي ان نُثبتَ للعالم بأن الاردنٌ بلدٌ ديمقراطي له من الرسوخِ في حكمهِ ونظامهِ ما يثيرُ الاعجاب وما يجبُ علينا جميعاً الحفاظ عليه ، ولأن السكوت

وحده هو الذي سيسيء الى سمعةِ الأردنِ ويُحبطُ شعوباً كثيرةً في المنطقةِ تنظر الى الأردن كقدوةٍ ومنارةٍ للعدلِ والحريةِ ، فنزيُده كما ارادهُ الحسين ، النموذج الذي يُحتذى في نظرته وعلاجه لأموره الوطنية والقومية .

دولة الرئيس .... الأخوة الزملاء ،

إنني أثمّن عالياً شجاعةَ وزير الصّحةِ ومبادرتّه التي تّنم عن روح المواطنةِ المسؤولة والمنتميةِ ، وأشدٌ على يدِه ويدِ الحكومةِ في الكشفِ عن الحقائقِ ومحاسبةِ المفسدين الجشعين الذين يملأون جيوبهم وبطونهم على مآسي ابناءِ جلدتِهم واخوانِهم في هذا البلد الطيب المبارك . وأنني اؤكد على ما اقترحَه معالي سماحةِ الشيخ عبد الباقي جموّ رئيس جبهة العمل الوطني ، بتحويل القضيةِ الى القضاء وكذلك فتحِ الملف الصحي الغذائي والعلاجي الاردني بأثرٍ رجعي حِسبما تقتضي الحاجة ، كما واقترح التالي :

١- تحديث التشريعاتِ الدوائيةِ والغذائيةِ وتشديدَ العقوباتِ ضدٌ المخالفين والمفسدين .

٢- الغاءَ الازدواجيةِ في الرقابةِ الدوائية والغذائية ، وتوحيدَها في مؤسسةٍ واحدةٍ متفرغةٍ للرقابةِ ومتمتعةٍ بالحصانةِ والصلاحياتِ .

٣- رفع كفاءة الكوادر الفنيةِ في مجال الرقابةِ الغذائية والدوائية ومواد التجميل وتجهيز مختبرٍ للرقابة بأجهزةٍ حديثةٍ تُمكّنُ الكوادرَ الفنية من اجراء الفحوصات اللازمة .

دولة الرئيس ... الزملاء المحترمين ،

إسمحوا لي ان اقتبسَ شيئاً من فِكْرِ الحسين حيث قال " وانني لاتطلّعُ الى سد الثغرات الكثيرةِ في ممارستنا لواجباتنا على طريق الديمقراطية التي اخترنا ونحن نمرُ بهذه المرحلةِ الدقيقةِ والخطيرة من حياةِ الوطنِ الذي نسعى جميعاً ليكون الوطن النموذج والمثلَ والقدوة للقاصي والداني على حدِ سواء ، وهذا يقتضي من الجميع العمل على إرساءِ قواعدِ الحوارِ الرصينِ الهادىء الهادفِ المستندِ الى الموضوعيةِ والألتزام بالحقيقة .

واخيراً فانني مع الحقيقة ، كُلُ الحقيقةِ ، واعملُ لأجلها وألتزم بها ، ونسأل الله ان يوفقنا جميعاً لخدمة الوطن والأمة وان يحفظَ الحسين ذخراً لنا ونبراساً للحقِ والعدلِ والحريةِ .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، السيد انور الحديد . وآخر المتحدثين سيكون السيد جميل الحشوش .

السيد انور الحديد : دولة الرئيس ، قبل ان ابدأ كلمتي اقترح على المجلس الكريم ان يصدر بيان يستنكر به المذبحة التي حدثت بسرايفو والتي راح ضحيتها ما لا يزيد على (٢٥٠) مسلم ما بين قتيل وجريح شيخ وطفل وامرأه لا لذنب اقترفوه إلا لأنهم مسلمون .

بسم الله الرحمن الرحيم

" والعصر ، ان الانسان لفي خسر ، الا

الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر " صدق الله العظيم

دولة الرئيس ، السيدة والسادة الزملاء النواب

تابعت باهتمام كبير حديث الزملاء وبيان الحكومة حول الوضع الدوائي والغذائي ، وما سبق ذلك من تصريحات معالي السيد وزير الصحة لصحيفة شيحان ، ثم ما أعقب ذلك من البرنامج التلفزيوني لوزيري الصحة والتموين ، والقلق الذي يعيشه ابناء شعبنا نتيجة هذا الامر الذي يرتبط بأمنه الغذائي والدوائي والذي يقع ضمن مفهوم الامن الاجتماعي الشامل والذي هو بأختصار شديد مهمة الدولة الحديثة . لقد اصبح الأمن الاجتماعي هو الاطار الذي يتوجب على الدولة ان تعمل من اجل تحقيقه ، ومن هنا يأتي دور السلطة التشريعية في التأكيد على انه عندما يفقد المواطن احساسه بالأمن فأن ذلك يعني فشل الدولة في إدارة اعمالها . ولعلني في هذه العجالة اود ان اضع الاطر التالية لمناقشتي لهذا الموضوع :

الاطار الاول : ان بيان الحكومة والذي اورده معالي وزير الصحة هو امر مختلف عما اورده الوزير في تصريحاته لصحيفة شيحان ، وبالتالي فانه كان هناك حاجة ماسة الى ان يجيب هذا البيان على طروحات وزير الصحة السابقة بكل تفصيل في امر الغذاء قبل الدواء وأن يقف عند كل نقطة مما اثاره . وبالرغم من ان البيان المذكور هو بيان الحكومة حول الوضع والمفروض انه يتناول اكثر من وزارة وعلى وجه الخصوص وزارة التموين ووزارة الزراعة بالاضافة الى وزارة الصحة ، الا ان البيان وكما هو واضح في الكثير من فقراته ، قد تحدث عن موقف وزير الصحة الشخصي الامر الذي ابعد هذا البيان عن الصورة المتوقعة منه .

الاطار الثاني : ان ما اقدم عليه وزير الصحة من تصريح لصحيفة شيحان ، وهذا بالنسبة للمواطن هو ما يجب مناقشته لا البيان الحكومي المكتوب والمرسوم باسلوب ادبيات مخاطبة السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية . ونتفق مع الوزير ان الخروج عن السرب قد يكون هو الوسيلة الاخيرة المتاحة لمن وصل إليه الاحباط لديه درجة اصبح فيه توازن المكسب والخسارة هو امر ليس بأهمية من ان يضع الامور امام المواطن صاحب المصلحة الاولى في الامن الغذائي والدوائي . وبالتالي وبالرغم من ان موضوع الاسلوب الذي اتبعه الوزير يعتبر اسلوباً خلافياً بين من يرى ان ذلك صائب او ان ذلك خاطيء . الا انني اسجل للوزير انه قد طرح هذا الموضوع الاكثر حساسية بحيث اصبح موضوع الساعة والذي لا تستطيع اي من السلطات ان تمر عنه بشكل عابر..

الأطار الثالث : ضرورة ان نخرج من هذا الحفل بعيداً عن الخطب والمواقف المؤيدة او المعارضة بموقف واضح سليم ودقيق ولنتعامل مع الموضوع بأعلى مستوى من الاداء والكفاءة وبحيث توضع الامور في نصابها بعيداً عن الشخصنة والضغوطات التي لا يستطيع

المسؤول لدينا من ان يتحملها .

ارجو ان يستميحني عذراً من اخذه الحماس بالتصفيق الحاد للقنبلة التي فجرها معالي السيد عبد الرحيم ملحس وزير الصحة والذي احترمه ، واعترف بنشاطه وجولاته الميدانية على المؤسسات التابعة لوزارته واتمنى ان يؤخذ الامر بعقلانية وتروي .

ان معيار ومرجعية تصريحات معالي الوزير ، هو أين يقف هذا الامر من عمل رجال الدولة . واعني هنا رجل الدولة بمفهومه السياسي السليم والصادق ، فهل الاثارة والتضخيم جزء من العمل السياسي بما في ذلك من مضار لا يمكن الاستهانةُ بها كزعزعة ثقةِ المواطن الاردني في شفائِه وزعزعةِ الثقةِ بالأردن ومؤسساته : اننا جميعاً نتمنى على كلِ مسؤولٍ وصاحبِ قرار ان ينسِفَ الفسادَ في دائرتِه او وزارتِهِ من اساسِهِ ، وبطريقةٍ امينة لا بد ان نعملَ جميعاً على تحقيقِها .

ان الديمقراطيةَ تفرضُ علينا في نفسِ الوقتِ مسؤوليةَ قياسِ الكلمةِ التي ننطقُ بها او نكتُبها خاصةً اذا جاءت ممن همْ في الخدمةِ العامة ، فهذه هي اصولُ لعبةِ الحكمِ والتي لا يجوزُ لنا ان نتجاوزها وبهذا الاسلوب . والطريقُ معروفٌ لمن يصل الى طريقٍ مسدودٍ في تعامِلِه مع شؤونِ وزارته .

الاطارُ الرابع : التأكيدُ على ان التشريعَ هو اطارُ البناءِ المؤسسي ، والذي يحددُ ابعادَ كلِ جانبٍ من جوانبِ حياتِنا ، وبالتالي فأننا في هذا المجلسِ مطلوبٌ منا ان نعكفَ على دراسةِ الابعادِ التشريعيةِ لنقفَ على مدى قدرتها على حمايةِ المواطن فإذا ما استئنسنا ان هناك نقصاً او ثغراتٍ في ابعادِها ان نعملَ على تلافيها ثم نتابعُ بعينٍ ساهرةٍ مراقبةَ تنفيذِ هذه التشريعات من خلال السلطاتِ المنوطةِ بها القيامِ بما هو موكولٌ لها تشريعياً .

واذا ما كانت هذه هي الاطرُ التي سوف انطلقُ منها فأن الموضوعَ برمتِه يقعُ ضمنَ ما يلي :-

اولاً : في الوقت الذي نعرفُ جميعاً انه ليس هناك من سلطةٍ خارجِ اطار السلطات الثلاث ، وأن المواطنَ وضمنَ التشريعاتِ المعمولِ بها ، ملتزمٌ بها فأن ايُّ خللٍ في استيرادِ الغذاءِ والدواءِ او حتى تسعيرتِه يرتبطُ بالجهازِ الحكومي وأنه ليس هناك من حوتٍ او مافيا قادرةٌ على ان تضعَ في السوقِ اية بضاعةٍ الا بالتعاون مع الجهازِ الحكوميِ وبموافقتِها ومن هنا يأتي الفسادُ الذي نعرفُه والبيئة المشجعة لنمو الفئة الطفيلية التي تعيش على مآسي المواطن وقوته وسلب رزقه وبالتالي علينا ان نبحث عن وجه الخلل والفساد في هذا الجهاز وعلى وجه الخصوص في الادارات التي تتعامل مع المواد الغذائية والطبية .

ثانياً : ان هناك العديد من القصص التي يتداولها الناس والوزراء السابقون حول ممارسات العديد من المسؤولين والذين كانوا في موقع اتخاذ القرار والذين مرروا الكثير من صفقات الادوية والعلاجات وبكميات واسعار غير معقولة ولا مقبولة . كما ان العارف

بيواطن الامور يدرك جيداً ان تسعيرة الادوية لا تتم الا من خلال وزارة الصحة والوزير بشكل خاص . والسؤال المطروح هل نلوم الحوت الابيض او الحوت الاصفر او الاحمر على انه قد حدد سعر دواء معين ، ام نلوم وزارة الصحة التي صادقت على هذا السعر وقبلت تداوله في الصيدليات الخاصة . كما اننا كلنا يعرف ان معرفة ثمن العلاج المستورد ليس قضية صعبة وباستطاعه وزارة الصحة الوقوف على اسعار كافة الادوية المتواجدة في السوق وبدائلها ، لو ان النية كانت متوفرة .

ثالثاً : اننا نعرف الصراعات والخلافات التي تجري بين مختبرات المؤسسة الرسمية والمختلفة حول فحوصات المواد الغذائية ، وقد عشنا وفي فترة ليس بعيدة قضية (حليبنا) والتي اكدت مختبرات وزارة الصحة بأنها لا تصلح للاستهلاك البشري ، واتخذت وزارة التموين موقفاً مختلفاً وبين اخذ وعطاء كان الحليب في السوق والذي دفع ثمن هذه الاجتهادات غير المفهومة هو المواطن ، دفعه من صحته ومن جيبه ، فهل نلوم الحوت أم نلوم انفسنا ؟

رابعاً : اعترفنا او لم نعترف فأن نسبة الاصابة بالامراض المستعصية وخاصة السرطان تؤكد اننا نعيش مشكلة حقيقية وليس هناك من شك ان موضوع ما نأكله ونشربه والموضوع البيئي ، هو على رأس الاسباب المؤدية للسرطان والامراض الاخرى ويستحق منا هذا الموضوع ان نوليه اهمية قصوى في تعاملنا مع هذا الموضوع ، فنحن ندفع ثمن تراخي اجهزتنا في تطبيق التشريعات ومتابعة المواد التي نقوم بابتياعها .

خامساً : قد نكون هنا بحاجة الى فتح ملفات كل ما يرتبط بحياتنا ، وخاصة ان المواطن في هذه المعادلة هو الذي يدفع الثمن ، فأسعار المواد المستوردة في كافة المجالات ، الاجهزة والمعدات ، ومواد البناء ، ووسائط الركوب كلها بدون استثناء تعرض على المواطن وبهامش ربح قد يصل الى ثلاثة اضعاف اسعارها والامثلة التي بين يدي عديدة وغير محدودة . ولعلنا هنا بحاجة الى وقفة ايضاً للوقوف على هامش الربح الذي تحققه المستشفيات الخاصة ، حيث اصبح اقامة المستشفيات الخاصة هو موضوع الساعة وبالنسبة لاستثمارات اطبائنا واللاهثين خلف الربح السريع .

سادساً : نعترف مع السيد الوزير بأن هناك فساداً ومافيا وشللية ، ونعرف اكثر ان هناك مستغلين وفساداً ادارياً على كافة مستويات الدولة ، ونسجل للوزير ما اقدم عليه من نموذج سلوك جديد ضمن مفاهيم العمل السياسي والذي هو الاول من نوعه في تاريخ السلطة التنفيذية ، وفي رأيي فأن هذه ظاهرة صحية واحدى افرازات الديمقراطية التي نعتز بها . الا ان هناك سؤالاً لا بد من طرحه ، ماذا لو اقدم على هذا العمل امين عام وزارة الصحة او مدير دائرة المختبرات في وزارة الصحة ! ما هو الاجراء الذي يمكن للحكومة ان تتخذه ؟ وهو سؤال يستحق ان لا نمر عليه مروراً عابراً ،

فالموضوع يرتبط بما حققه هذا التصريح من مكاسب او خسارة ! فتاريخ الاردن المعاصر وقيادته قد ارست وبشكل واضح اسلوب عمل اخلاقي في تعاملها مع كافة القضايا التي نتعايش معها . وما سمعناه من معالي الوزير بأن عمله انما يأتي امتداداً لتوجهات جلالة الملك وولي عهده ورئيس وزرائه وذلك يجعلنا نسأل انفسنا هل يعني ذلك ابتعاداً عن الاسلوب الهادىء الرصين الذي تعودناه في معالجة المشاكل التي تعترض هذا البلد ؟

دولة الرئيس ، حضرات السادة النواب ،

ان الذي تعايش مع خطاب العرش والذي حصلت به الوزارة على الثقة البرلمانية ، وهو يتفحص الجزء الخاص بالصحة والذي قام السيد وزير الصحة باعداده (كما هي العادة) يدرك ان ما تم تقديمه لنا من صورة زاهية ليست الواقع الذي نعيشه وأن وراء الاكمة ما وراءها . واذا ما كنا لن نقف عند هذا الجانب ، اما كان الاولى ان يناقش هذا الموضوع عبر الوسائل المتعارف عليها في مجلس الوزراء او مجلس النواب ، وهل هذا الاسلوب الذي تم اتباعه هو الاسلوب الامثل في معالجة هذا الامر ؟ وهل خدم هذا الاسلوب الوطن والمواطن ؟ واذا ما كان صحيحاً ان وزارة الصحة لا تأتمن مصداقية حبة الاسبرو والتي نتناولها ؟ فكيف بنا ونحن ندرك ان وزيرنا طبيب كان يصف الدواء لمرضاه عندما كان في القطاع الخاص ؟ والسؤال ما هي الوصفات التي كان يقدمها لمرضاه ، ولماذا لم يقل ذلك وهو الكاتب الذي كان يتناول في حديثه الكثير من القضايا الحياتية ؟

دولة الرئيس ، السادة النواب :

اننا ندرك الخلل ونعرف ابعاد الفساد في الدوائر الرسمية ، الا اننا ندرك ان التشريعات حتى الحالية ليست قاصرة عن معالجة هذه الامور ، وندرك اكثر ان وزير الصحة لديه من الصلاحيات ما تجعله قادراً على منع اية مادة غذائية ودوائية من دخول المملكة واتلاف الموجود منها وهنا اعود الى السؤال المطروح هل المشكلة فينا ، ام لدى الفئات التي اطلق عليها معاليه نعوتا كنا نتمنى لو تمت تسمية الامور بمسمياتها طالما ان ما قدمه الوزير هو الحقيقة كاملة ، والحقيقة لا تخيف اصحابها ، واذا ما كان الامر يحتاج الى الدقة ، فهل لنا ان نطلب من معالي الوزير ان يسمي لنا بالاسم هؤلاء الحيتان والمافيا بدلا من ان نترك الامور عائمة على هذه الشاكلة فلا نستطيع ان نفرق ما بين الفئة الصادقة والامينة والفئة المستغلة التي تثقل ظهر الوطن والمواطن . لأن الامانة تقتضي ان لا يذهب (الصالح في عروة الطالح) .

دعونا نعترف اننا لا نعيش في عصر الشهداء والابطال بعد ان قررنا ان نرخي زمام البندقية ، وعلينا ان نعترف ان الامور والتي تعالج من خلال الفزعة والمواقف السياسية والبيانات ، لا تخدم هذا البلد وتوجهاته ، ولعلنا بحاجة الى موقف دارس للمكاسب

هكذا من الأصل

والخسارة التي نعيشها وكيف يمكن الوصول الى بر السلام ، ولعلنا بحاجة الى قراءة متأنية لما كتبته صحافة المتربصين بنا ومحاولة استعداء دولها على الاردن وصادراته من الادوية والمواد الغذائية المنتجة . ولعلنا في النهاية بحاجة الى وضع كل ما لدينا لدى النائب العام ، فهو الجهة المخولة بالتعامل مع هذه القضية برمتها وتشكيل لجنة تحقيق لكشف كل جوانب وابعاد الفساد ولكشف الجهات المسؤولة عن هذا الفساد وملاحقتها قضائياً لأن دواء المواطن وغذاءه يجب ان نحميه جميعاً من كل اشكال العبث والتلاعب وعلى المستوى المؤسسي فأن هناك حاجة الى انشاء مجمع لمختبرات وزارة الصحة والتي من المفروض ان تضم ايضاً مختبرات الرقابة الغذائية والدوائية اضافة الى المختبرات الطبية التشخيصية ومن الانسب انشاء دائرة مستقلة تكون مهمتها الرقابة الغذائية والدوائية وتكون بمستوى وزارة تتبع رئاسة الوزراء تكون مستقلة مالياً وادارياً ويجند لها اعلى الكفاءات حتى تنتهي الازدواجية التي ربما تكون سبباً في كافة المشاكل التي نتعايش معها .

ارجو ان تؤدي اثارة هذا الموضوع وان كانت طريقة عرضه ستبقى خلافية لوضع الامور في نصابها ولنحاسب كل من استغل مواطن هذا البلد وعاث فساداً فالبلد والمواطن يستحقون منا كل عناية ورعاية ، اللهم اني بلغت .

حفظ الله لنا الاردن سليماً معافى أرضاً وشعباً وقيادة .

والله الموفق ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، السيد جميل الحشوش .

اخ جميل الرجاء ان لا تزيدها على الحيتان لأن شكلك متغذي حوت اليوم ، وبعدين وزير الصحة من برج الحوت كمان .

السيد جميل الحشوش :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب ، حضرات النواب المحترمين

عندما سمعت بالفساد الدوائي والغذائي حمدت الله كثيراً لان معظم اهالي الاغوار لا يأكلون اللحم المجمد والدجاج المجمد والسمك المستورد المجمد وان اطفالنا لايتناولون الحليب المجفف لأن المرأة في الاغوار ترضع اربعة اطفال من ثدي واحد والحمدلله اما من ناحية الدواء ايضاً فمعظم اهالي الأغوار يعتمدون على الدواء في الشيح والبعثران والجعدة والقسوم لايعتمدون على الادوية الفاسدة كما قيل عنها .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

تفاجأت في ليلة البارحة عندما وزعت علينا منشورة تفيد عدم استعمال د.د.ت

والالدرين لأن معظم مزارعي الاغوار يعتمدون على هاتين المادتين عند زراعة المحاصيل الزراعية علماً ان الكيلو الواحد من الألدرين يكلف (١٠٠٠) دينار بطريقة مهربة .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

أُعَبِّرُ عن شكري وشكرِ كلٌ من اولاني ثقتهُ بتمثيلهِ تحت هذه القبة ، لمعالي الدكتور عبد الرحيم ملحس وزير الصحةِ لما كشف من ممارسات حصلت وتحصل في غذائنا ودوائنا نأمل ان يكشف القضاء إذا كانت ترقى الى أركان الجريمة ... قد يكون ما قرأناه في صحيفة شيحان اختلط بشيءٍ من الدراما في الأخراج ، ولكنني واثقٌ ان معالي الدكتور لم يُفجِّرْ قنبلةً فحسب ، بل ، اثار هزّةً ارضيةً تفوق قوتها السبعِ درجات على ميزان رِختر ، اذ لا بد لهذا الوطن المرابطِ الصامدِ ان يبرزَ من بين ابنائِهِ الغيورين من يُحذِّر من الحيتان والقطط السمان ، المتاجرين في قوت الشعبِ وصحتهِ والذين لا يأبهون بمصالح الوطن والمواطن ، انما جُلُّ اهتمامهم يَنْصبُّ على تعبئة جيوبهم بأموال الشعب بغَضِّ النَظرِ عن الوسيلة ، فهؤلاء الفئة شعارهم دائماً وابداً " الغايةُ تبرر الوسيلة " .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

اننا في هذا الوطنِ ، واننا امثل ابناء الكادحين من ابنائه ، نستغرب أنه عندما يتناول البعض قضية ما فإنه يتناولها بجزئية بعيدة عن الشمولية وأقصد أنه إذا كان هناك مراجعة ومحاسبة للواقع الصحي فإنني اطالب بفتح ملفات المستشفيات والمختبرات والصيدليات وكافة الخدمات الطبية المساندة ..

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

لم يتوصل العلمُ حتى الآن الى وسيلةٍ عملية للتنبؤ بالهزاتِ الأرضيةِ ، ولكنه توصل الى التأكيد بان كل هزة ارضية ، عندما تقع يتبعها هزات أخرى ، ولذا فأنني اهيب بكل الوزراء والمسؤولين ان يكشفوا عن كل مواطنِ الضعف والخللِ والفسادِ الذي قد يجدوه في حدود مسؤولياتهم بعد اجراء البحث الدقيق والتمحيص ، خاصةً وان هذا ليس له علاقةٌ ، حتى الآن بالوزارة الحالية ، فهذه السرطانات ، الفساد والاثراءُ الغير مشروع ، بدأ منذ عقود ، وسيكون الفضل كلُ الفضل لدولة رئيس الوزراء واصحاب المعالي الوزراء في كشف كل ما ينغِّص علينا حياتنا ويعيد لأردننا اسباب التقدم والازدهار في ظل الراية الهاشمية وقيادة الحسين المعظم .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

التوصيات

١) على مجلس الوزراء أن يوعز لوزير المالية بتوفير الأموال اللازمة لتجهيز مميزات فحص الأغذية والأدوية وبأسرع وقت ممكن .

٢) مجلس الوزراء يوعز لمعالي وزير الصحة مع

لجنة خاصة بتعيين الكوادر التحقيقية اللازمة لهذه المختبرات .

٣) لجنة تحقيق من معالي وزير الصحة ، رئيس ديوان المحاسبة + رئيس ديوان الرقابة للتحقيق في جميع المخالفات السابقة مدعمين بمجموعة من المستشارين القانونين .

٤) إعادة فحص جميع الأدوية المصنعة محلياً والمستوردة للتأكد من صلاحية هذه الأدوية ، وفي فحص الأدوية والأدوية القادمة .

٥) إتلاف جميع الأدوية الغير مسجلة من قبل لجنة يؤمن جانبها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً لك سوف ارفع الجلسة لفترة قصيرة ثم تعقد الجلسة بعدها لنستمع الى رد الحكومة على خطابات ومداخلات النواب . شكراً .

• رفعت الجلسة للاستراحة وبعدها عاد المجلس للأنعقاد •

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلن استئناف الجلسة ونستمع الان الى رد الحكومة على كلمات السادة النواب ، معالي وزير الصحة تفضل ، دولة الرئيس الحمدلله على السلامة .

معالي وزير الصحة :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولةَ الرئيس ، حضراتِ النوابِ المحترمينَ

السلامُ عليكُم ورحمةُ اللهِ وبركاتُهُ

لقد تابَعْتُ بكلِ حرصٍ واهتمامٍ ، كلَّ ما تفضَّل بهِ السادةُ النوابُ في كلماتِهم منْ ملاحظاتٍ واقتراحاتٍ حولِ موضوعِ سلامةِ الدواءِ والغِذاءِ ، وإنّني اشكُركم جميعاً على مساهمتِكُمْ في تناولِ هذا الموضوعِ ، واثرائِهِ بالنقاشِ والحوارِ البنّاءِ . فلا شكَّ بأنَّ الذي تسعى اليهِ الحكومةُ ومجلسُكُم الكريمُ يتجسَّدُ في هدفٍ واحدٍ يتمثَّلُ في الحِفاظِ على صحةِ المواطنِ وسلامةِ دوائهِ وغذائهِ وبيئتهِ .

وكما ذكرتُ لكم سابقاً أيها السادةُ النوابُ فأنَّ الحديثَ في هذا الموضوعِ كانَ وما زالَ نابعاً من سياسةِ الحكومةِ وتوجهاتِها الراميةِ الى محاربةِ الفسادِ ، والمتاجرينَ بقوتِ الناسِ ودوائِهم بطريقٍ غيرَ مشروعٍ ، والقضاءِ على اساليبِ التحايلِ على التشريعاتِ والقوانينِ والرقابةِ ، والعملِ على الارتقاءِ بمستوى الرقابةِ الغذائيةِ والدوائيةِ لِتُوازي مثيلاتِها في ارقى دولِ العالمِ ، وذلكَ عنْ طريقِ احداثِ نقلةٍ نوعيةٍ في تطويرِ القوانينِ والانظمةِ المتعلقةِ بالصحةِ العامةِ وايلائِها الاهتمامَ الكبيرَ الذي يجبُ ان تكونَ عليهِ لِما لذلكَ منْ انعكاساتٍ ايجابيةٍ على الوطنِ والمواطنِ .

واسمحوا لي أيها السادة النوابُ ان

أُذكِرَكُم بأنَّ الكثيرَ مِما وردَ في كلماتِ الاخوة النوابِ سبَق وأنْ اشرتُ اليهِ لا بلْ ذكرتُهُ بكلِ وضوحٍ في كلمتي المُلقاةِ عليكُم يومِ الاربعاءِ الماضي ولنْ أُعيدَ منها الا ما اجدُ انهُ ضروريٌ ولازمٌ .

كما وارجو اعتبارَ هذهِ الكلمةَ بمثابةِ ردٍ لكلِّ واحدٍ منَ السادةِ النوابِ ففيما ذكرَهُ بعضُ السادةِ النوابِ في كلماتِهِمْ حولَ ضرورةِ انشاءِ دائرتينِ مستقلتينِ للغذاءِ والدواءِ ومختبرٍ مركزي للصحةِ .

نؤكدُ هنا بانَّهُ ومنذُ البدايةِ قررتْ هذهِ الحكومةُ انَّ مِنَ الحلولِ الاساسيةِ لموضوعي الغذاءِ والدواءِ يقتضي احداثَ ادارةٍ مستقلةٍ للغذاءِ وأخرى للدواءِ ، على ان تتمتَّع هاتينِ الادارتينِ باستقلالٍ وبحصانةٍ كاملتينْ تجنُباً لأيةِ ضغوطٍ او تلاعبٍ وتزويدِهما بأعلى الكفاءاتِ ، وتوفيرِ اقصى الامكانياتِ الفنيةِ والتقنيةِ ، ووضعِ التشريعاتِ اللازمةِ بما يكفلُ منحها كافةَ الصلاحياتِ المطلوبةِ لاحكامِ السيطرةِ على هذين الموضوعينِ الهامينْ ، ويؤمّن للمواطنينَ وصولَ الغذاءِ والدواءِ على افضلِ صورةٍ منَ الجودةِ والسعرِ المناسبِ .

وقدْ قامَت الوزارةُ باجراءِ مفاوضاتٍ معَ بعضِ الهيئاتِ الدوليةِ بهدفِ تأمينِ التمويلِ اللازمِ لانشاءِ مختبرٍ مركزيٍ متقدمٍ لفحصِ ومراقبةِ الغذاءِ والدواءِ . والى ان يتمَّ ذلك ، ستقومُ الوزارةُ بتحسينِ اجهزةِ وكوادرِ مختبري الرقابةِ الدوائيةِ والغذائيةِ ليفيَ باغراضهِ الموصوفةِ .

اما بخصوصِ التشريعاتِ فأننا قدْ بدَأنا باعادةِ النظرِ في التشريعاتِ المتعلقةِ بتداولِ الدواءِ وتسجيلهِ وتسعيرهِ ومراقبتهِ ، منْ خلال اعادةِ تشكيلِ اللجنة الفنيةِ لمراقبةِ الادويةِ وفقَ اسسٍ سليمةٍ ومؤسسيةٍ ، بعيدةٍ عنِ التقاربِ في المصالحِ الشخصيةِ ، وصولاً الى تحقيقِ سياسةٍ دوائيةٍ ثابتةٍ ومستقرةٍ .

وكخطوةٍ اولى نحوَ احداثِ دائرتي الغذاءِ والدواءِ ، فقد قامَتْ الحكومةُ باقرارِ نظام جديدٍ لتنظيمِ الأداء لوزارةِ الصحةِ لعامِ ١٩٩٣ والذي تضمَّن احداثَ مديريةٍ للغذاءِ واخرى للدواءِ ، واحداثَ مركزٍ للمعلومات يتولّى رصدَ وتجميعَ وتصنيفَ وتحليلَ المعلوماتْ .

كما اصدَرتْ وزارةُ الصحةِ التعليماتِ التي تتضمَّن الشروطَ الصحيةَ الخاصةَ باستيرادِ ونقلِ وتخزينِ الموادِ الغذائيةِ المستوردةِ كالاجبانِ واللحومِ الطازجةِ والمجمدةِ ، اضافةً الى تعليماتِها للمختصينَ في مديريات الغذاءِ والدواءِ والمختبراتِ للمباشرةِ بتأمينِ الاجهزةِ المتطورةِ والكفاءاتِ المتميزةِ وانْ تستعينَ في ذلكَ بِمَنْ يلزَمُ منَ القطاعاتِ الاخرى ولمّا كانَتْ العُقوبات الواردةُ في التشريعاتِ الحاليةِ الصحيةِ لا تكفي لردعِ المخالفينْ فان الحكومةَ عاكفةٌ على اعادةِ النظر في هذهِ العقوباتْ لتشديدِها ضِمن التشريعاتِ الحديثةِ منعاً لايِ استغلالٍ او تلاعبٍ ، معَ التأكيدِ على انَّ الحكومةَ لنْ تسمحَ بأي شكلٍ منَ الاشكالْ بدخولِ الموادِ الغذائيةِ والدوائيةِ غيرِ المستوفيةِ لأفضلِ الشروطِ الصحيةِ والرقابيةِ .

هكذا من الأصل

ومنعاً لاي هدرٍ في المشترياتِ الدوائيةِ ، فأنَّ وزارةَ الصحةِ تعملُ على وضعِ مواصفاتٍ علميةٍ دقيقةٍ لجميعِ مشترياتِها ، وتوثيقِها في مركزِ المعلوماتِ ، كما يتمُ وضعَ الاسسِ العلميةِ لتحديدِ الاحتياجاتِ الحقيقةِ لاصنافِ الأدويةِ والاجهزةِ واللوازمِ الطبيةِ وغيرِ الطبيةِ .

دولةَ الرئيس ، السادةُ النوابُ المحترمون

ترسيخاً للعملِ المؤسسي في وزارةِ الصحةِ ، تم وضعُ تعليماتِ ادارةِ وزارةِ الصحةِ بحيثُ ترتكزُ على عملِ اللجانِ المتخصصةِ ودراسةِ الموضوعاتِ الفنيةِ والاداريةِ اللازمةِ ومشاركةِ الجميعِ داخلَ اللجانِ المذكورةِ في اصدارِ القرارْ . واهمُ هذهِ اللجانُ :

- اللجنةُ الاداريةُ
- اللجنةُ الفنيةُ
- اللجنةُ الوقائيةُ
- لجنةُ المشاريعِ والبعثاتُ
- لجنةُ الشؤونِ الدوائيةُ
- لجنةُ التمريضْ
- لجنةُ التأمينِ الصحيْ

واهمُ اعمالِ هذهِ اللجانْ هيَ منعُ حدوثِ القرارِ الفرديّ والارتجاليْ والتاكيدِ على اهميةِ دراسةِ القراراتِ وتمحيصِها للتأكدِ منْ سلامتِها منْ جميعِ نواحيها .

اما في مجالِ مراقبةِ المؤسساتِ الطبيةِ بما فيها المستشفياتُ والمراكزُ الخاصةُ والعامةُ فقدْ تم انشاءُ واحداثُ مديريةِ المؤسسات الطبيةِ لمراقبةِ وتنظيمِ عملِ هذهِ المؤسساتْ .

كما تم احداثُ مديريةٍ سُميتْ بمديريةِ المهنِ الطبيةِ لمراقبةِ وتنظيمِ اصحابِ المهنِ الطبيةِ من اطباءَ ، واطباءَ اسنانٍ ، وصيادلةُ .

هذا بالاضافةِ الى احداثِ مديريةِ التمريضِ لنفس الغرضْ .

وقد عُزّز عملُ مديريةِ الرقابةُ وضبطِ الجودةُ بواسطةِ مراقبينَ عامينَ متجولينَ على جميعِ مؤسساتِنا الطبيةُ .

وقدْ زُودَتْ جميعُ مديرياتِ الصحةِ في محافظاتِ المملكةِ والويتِها باطباءَ مختصينَ بالصحةِ العامةْ لُيشرِفوا على اعمالِ مراقبي الصحةْ .

دولةَ الرئيسْ ، حضراتِ النوابِ المحترمينْ

تنفيذاً لاحكامِ قانون الصحةِ العامةْ رقم (٢١) لسنة ١٩٧١ الذي نظّمَ التعاملَ بالموادِ الغذائيةْ وحِرصاً منَ الحكومةِ على صحةِ وسلامةِ الغذاءِ المتداولِ في المملكةْ ، فقدْ اقرَّ مجلسُ الوزراءِ مؤخراً نظامَ صحةِ وسلامةِ الغذاءْ بهدفِ تأمينِ الاشرافِ الدائم على بيعِ وتداولِ الغذاءْ وبيان صلاحيتِها واعادةِ الفحصِ ووضعِ الاسسِ والشروطِ والمتطلباتِ الواجبِ توافرُها في المصانعِ والمنشآت التي تصنعُ الموادَّ الغذائيةَ وكذلكَ وَضْعَ اسسِ التحفظِ والحجزِ على الموادِ الغذائيةِ غير الصالحةِ لحينِ البتِ بها قضائياً .

وتمكيناً لمختبرِ الرقابةِ الدوائيةِ منَ القيامِ بواجبهِ كاملاً باجراءِ الفحوصاتِ اللازمةِ للأدويةِ المصنعةِ محلياً والمستوردةْ ، بحيثُ لا يُسمَحُ بتداولِ الادويةِ وطرحِها في الاسواقِ الا بعدَ اجتيازِها للفحوصاتِ المخبريةْ ، فقْد اقرتْ الحكومةْ مؤخراً نظامَ فحصِ الادويةِ لسنةِ ١٩٩٤ .

دولةَ الرئيسْ ، حضراتِ النوابِ المحترمينْ ،

انطلاقاً منْ حرصِ الحكومةِ على تنفيذِ ما جاءَ في كتابِ التكليفِ السامي وما وردَ في بيانِها الوزاري الذي قُدِمَ لمجلسِكم الكريمْ وبدعمٍ منْ دولة رئيسِ الوزراءْ بتأمينِ اعلى درجاتِ الرعايةِ الصحيةِ والدوائيةِ في المملكةْ فأنَّ وزارةَ الصحةِ عاكفةٌ على وضعِ مشاريعِ القوانينِ التالية :-

١- مشروعُ قانونِ ادارةِ الدواء
٢- مشروعُ قانونِ ادارةِ الاغذيةْ
٣- مشروعُ قانونِ التأمينِ الصحي

والتي ستُحالُ الى مجلسِكُم الكريمْ حالَ انتهائها منْ ديوانِ التشريعِ والرأيْ ومجلسِ الوزراءْ .

وقريباً ستفرَغُ وزارةُ الصحةِ منْ اعدادِ نظامِ الهواءِ النظيفْ ونظامِ صحةِ الماءْ ونظامِ الفضلاتْ وجميْعها تتصلُ بسلامةِ البيئةْ المكملةِ لسلامةِ الغذاءِ والدواءْ .

وبالرغْمِ منْ عدمِ وجودِ تشريعِ واضحٍ ومحدّدْ يمنعُ ارتفاعَ الربحِ الفاحشْ في تجارةِ الدواءِ والغذاءْ ويَحِدُ منْ احتكارِها فقد طلبنا من الحكومةِ وضعَ التشريعاتِ اللازمةْ لتحقيقِ هذهِ الغايةِ وحيثُ ان حزمةَ التشريعاتِ والاجراءاتْ التي تعمَلُ الحكومةُ على انجازِها لا تكتملُ وتُعطي النتائجَ المرجوةَ منها الا بعدَ فترةٍ زمنيةٍ طويلةْ فأنَّ وعيَ المواطنينَ جميعاً على مختلفِ مستوياتِهم يساعدُ على منعِ ذوي النفوسِ الضعيفةْ منَ الاثراءِ غيرَ المشروعْ من تجارةِ الغذاءِ والدواءْ .

وفي مجالِ التعاونِ معَ القضاءْ فانهُ يتمُ احالةَ جميعِ المخالفينَ الى القضاءْ لاتخاذِ الاجراءاتِ القانونيةِ بشأنهمْ ، والتحفظِ على المستورداتِ غيرِ الصالحةِ لحينِ صدورِ القرارِ القانوني باتلافِها ، وكانت اجراءاتُ وزارةِ الصحةِ وحدَها في هذا المجالْ لعامِ ١٩٩٣ مخالفةَ (٤١٩١) مؤسسةْ واغلاقَ (٩١٢) وانذارَ (١٠،٠٣٢) وادانةَ (٨٩٤) مؤسسةِ غذائيةِ مخالفَه ومتابعةَ هذهِ القضايا . كما هو مبينٌ بالكشفِ الذي تليته عليكم في المرة السابقة .

دولةَ الرئيسْ ، حضراتِ النوابِ المحترمينْ

تعلمونَ بانني لم اتعرّضْ في تصريحي للدواءِ الاردنيْ ، ولكنني اعربتْ عن عدمِ الرضا من المستوى الحالي ، والاداءِ التشريعي والاداري لمختبرِ الرقابةِ الدوائيةْ ، انَّ الدواءَ

هكذا من الأصل

الاردنيّ جيدٌ ويُباعُ في كثيرٍ منْ دولَ العالمِ المتقدمِ ، واننا نأملُ انْ يأتي اليومُ الذي يصبحُ اعتمادُنا الدوائيُ بُرمتِهِ على صناعةٍ محليةٍ تجتازُ اصعبَ فحوصاتِ الجودةِ والمراقبةِ الدوائيةْ .

اما فيما يتعلقُ فيما ذكرَهُ بعضُ السادةِ النوابْ من ان هناكَ خلافاً جوهرياً بينَ وزيرِ الصحةَ ودولةِ رئيسِ الوزراءِ فأنني اودُ انْ أوكدَ انَّ الخلافَ المُشارَ اليهُ كان منحصراً في موضوعٍ معينْ وهو موضوعُ تطبيقِ القانون وقرارِ محكمةِ العدلِ العليا بينما كان دولةُ الرئيسْ يرى ضرورةَ التمهلِ لحينِ صدورِ قرارِ التفسيرْ منَ الديوانِ الخاصِ بتفسيرِ القوانينْ .

وهذا هوَ المقصودُ بالتهدئةْ ولم تكنْ هنالِكَ ضبطه في هذا الموضوع اوغيره ولكن لاعطاءهم مهلة اخرى لتطبيق احكام القانون .

ان سياساتِ وزارةِ الصحةْ تحظى بتأييد كبيرٍ منْ دولةِ الرئيسْ .

وللدلالةِ على ذلكْ اذكر لكمْ انهُ في بدايةِ عهد هذهِ الوزارةْ وردت ارساليةٌ منَ الاجبان المطبوخةْ منقولةٌ على درجاتِ حرارةٍ اعلى مما هوِ مذكورٍ على عبواتِها ، حيث رفضَت وزارة الصحة السماحَ بالتخليصِ عليها وتم مناقشةُ الموضوعِ في مجلسِ الوزراءْ حيثُ ابدى المجلسُ تأييدَه المطلقِ والكاملِ لموقفِ وزير الصحةْ الرافضِ بالتخليصِ على هذهِ الاجبانْ ولم يخلص عليها .

فيما يتعلقُ بما ذكَرهُ بعضُ الاخوةِ النوابْ من تغييرِ كلمتي بضغطٍ منْ غيري ، فأرجو أنْ أؤكدَ لكمْ أنَّ التغييرَ الذي حدَثْ ، حدَثَ بخطِ يدي بينما كنتُ في وزارةِ الصحةْ وقبلَ مدةٍ بسيطةٍ منَ القاء كلمتي ، تعديلٌ اخيرٌ يحدثُ معَ أيِّ خطيبٍ لكلمتهِ مُذكراً بقصرِ الوقتِ الذي كان لدي لاعداد الكلمةِ التي القيتُها كما هو هنا كذلك .

دولةَ الرئيسْ ، حضراتِ النوابِ المحترمينْ

تشعرُ هذه الحكومةُ وانا كعضوٍ فيها بأنَّ المستقبلَ القريبَ سُيخضِرُ معهُ تحدياً كبيراً لجودةِ صناعتِنا وبضائعها ، لذلك فلا بد من العملِ الجادِ والسريعِ لمواجهةِ هذا التحديْ ، ولا يمكنُ انْ يتمّ ذلك الا برفعِ مستوى المواصفاتِ والمقاييسْ التي نصفُ ونقيسُ بها بضاعتنا ، وان اولَ خُطوةٍ في ذلك لا بد ان تكون بتحديثِ تلكَ المواصفاتِ والمقاييسْ والتشدد في تطبيقِها ومراقبتِها من جميعِ الاجهزةِ المعنيةْ لا نستثني الصحافة والمواطنين .

واخيراً ، وباذن اللهْ ، ستبقى هذه الوزارةُ وبدعم دولة رئيس الوزراء ومجلسِ الوزراء الموقرْ الحارسَ الأمينَ المتيقظَ للقيام بمهامِها وفقَ التوجيهاتِ الملكيةِ الساميةِ ووفق البيانِ الوزاريِ للحكومةِ الذي التزمَتْ بهِ .

أشكركُم شكراً جزيلاً . وفّقَ اللهُ بلدنا الاردنَّ العزيزْ بقيادةِ جلالةِ الحسين المعظمْ

حفظَهُ اللهْ وانعَمَ عليهِ بوافرِ الصحةِ وأبقاهُ ذخراً وسنداً للأمةْ .

" وقلِ اعمَلوا فسيرَى اللهُ عملَكَمْ ورسولُهُ والمؤمنونْ " .

صدقَ اللهُ العظيمْ

والسلامُ عليكُمْ ورحمةُ اللهِ وبركاتُهْ

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد الوزير . دولة رئيس الوزراء .

دولة رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس حضرات السادة النواب الكرام

الشكر كل الشكر على الاراء المتفاوتة والمتعددة التي قدمتموها في معرض بحثكم في موضوع الغذاء والدواء ولقد قدمت افكار بناءه ، قد تجد الحكومة فيها ما ينفع ويفيد بإذن الله ، وصدق الله العظيم " واما ما ينفع الناس فيمكث في الارض " .

ونحن في هذه الحكومة ، على عهدكم بنا ، سوف نبقى متعاونين مع مجلسكم الكريم ، منفتحي الذهن والقلب لما تقدمون من فكر ، طالما ان هذا الفكر والرأي يقدم في قالب متزن معقول ، ويسعى لخدمة الوطن ، وتنطبق عليه سمات الحكمة والموعظة الحسنة .

ولكن باب الصراحة يفرض علي ان ابين بأن البعض ما يزال يتحدث بلغة جارحة ، وألفاظ لم تألفها آذاننا ، وليسمح لي مجلسكم الكريم ان اقول بأن هذه الحكومة من هذا الشعب وليست مستوردة ، ولم تفرض عليه وانه لكل فرد فيها تجاربه ، ومعلوماته ، وخبراته ، ونظافة سمعته ، وحرصه على خدمة الوطن مثلكم تماماً . والاجدى بنا ان نترفع عن الكلام المسيء ، والصوت العالي ، والتجريح الشخصي .

ونحن لن نرد على هذه الاتهامات ، بل نلتزم بأدب الحديث ، وعفة اللسان ، وصفاء الطوية ، حرصاً منا على دعم التجربة الديمقراطية ، ودفعها للامام .

وقد سعى البعض لكي يستثمر هذه الفرصة ليوهم بأن هنالك خلافاً بين وزير الصحة ورئيس الوزراء ، او بين بعض الوزراء ووزير الصحة وهذا أمر عار عن الصواب . فنحن نفخر اننا فريق واحد ، يجمعنا هدف واحد ، وهو خدمة الوطن والمواطن . ويحدث ان تتفاوت اجتهاداتنا ، او تختلف آراؤنا . ولكننا متى حزمنا امرنا كنا متضامنين متعاونين ، قلباً ويداً .

وسمعنا من بعض السادة النواب من تشعب في الحديث خارج اطار موضوع البحث . واراد استثمار الفرصة ، املا في ان يخلخل مكانة الحكومة ومركزها .

ونحن نقول اننا امامكم . لا نخفي عنكم شيئاً وقدمنا لكم بيانات واضحة عن كل ما طلبتموه من نقاش واجابات وردود

هكذا من الأصل

ومعلومات ، وليس عندنا ما نخفيه عنكم ، او نخشاه .

لقد سبق واكدنا لمجلسكم الكريم ان الحكومة سوف تعطي اهتماماً كبيراً لموضوع الاصلاح الاداري .وبدأنا بالتطبيق على كل المستويات . وقد اكدنا فهمنا ان الحرية والمشاركة هما القاعدة الاساسية للاصلاح الاداري ، فمجلس الوزراء صاحب الولاية العامة ، يناقش كل اسبوع ولمدة ست ساعات على الاقل ، القضايا العامة ، بروح الفريق الواحد بغض النظر عن الحقائب الوزارية . ويعود كل وزير ليطلع المدراء في وزاراته والدوائر التابعة له على ما تم بحثه ، وما اتفق عليه من سياسات . ويقوم كل مدير بعد ذلك في الوزارة او في الميدان ، بنقاش الامور بانفتاح ومشاركة حقيقية .

وهكذا ، تتم مناقشة الامور في حلقات ادارية ، متداخلة تمتد من قاعدة الهرم الاداري حتى قمته وبالعكس . ويجري النقاش في مناخ متكامل من الديمقراطية والمساواة حتى يسهم الكل برأيه ، ويشعر انه جزء لا يتجزأ من عملية صنع القرار . وقامت الحكومة بالبدء في تفويض الصلاحيات ، وتطبيق مبدا اللامركزية .

ولا نقول ان هذه التجربة قد وصلت الكمال الذي نرضى خلال الاشهر الثمانية الماضية . ولا ننكر انها لاقت بعض المقاومة والاستغراب . ولكننا ماضون في تطبيقها حتى تنضج ، وتصبح الديمقراطية واللامركزية عملاً ممارساً . لا قولاً وشعاراً .

ونحن لا نخشى من الخطأ لاننا نعمل على بيانه ونبذل اقصى جهدنا لمعالجة مشاكل الوطن وقضاياه واسمحوا لي ان اقول لكم ان ما من فكرة قدمت هنا الا وكان لها صدى وتجاوب عندنا ولكن الاصلاح لا يتم بجرة قلم ولا بلمسة ساحر . ونحن قد ورثنا عمن سبقونا في المسؤولية خيراً كثيراً نسعى لترسيخه ، وورثنا هموماً تحتاج الى جهد متكامل واضح المعالم لاحتوائها وحلها ، وقد اشار البعض الى ان الحكومة اقرت قبل يومين انظمة وزارة الصحة ، مما ترك الانطباع ان العمل عليها ما بدأ إلا بعد بدء المناقشات في مجلس النواب حول الغذاء والدواء . وهذا بالطبع كلام غير صحيح فهل يعقل ان يعد نظام ويقر في الوزارة وديوان التشريع ومجلس الوزراء في يومين . لقد مضى اكثر من شهرين على بدء العمل على هذه الانظمة . ودعوني اذكر السادة النواب ان قانون دائرة المواصفات والمقاييس قد ارسل لمجلس النواب قبل عامين ، وما زال يتأرجح بين لجانة . فهل نأمل منكم ان يأخذ صفة الاستعجال ؟

ان الاردن بحمدالله قد قطع اشواطاً بعيدة في توفير الكميات الكافية من الاطعمة والادوية وانتهت من حياته طوابير الخبز والكاز والسكر . وآن لنا ان ننتقل من التركيز على الكم الى التركيز على النوع والاتقان في العمل . والجودة في الصناعة ، والمناقشة في التصدير ، والانجاز في الادارة .

وفي الاردن مختبرات متطورة ، مثل الجمعية العلمية الملكية ، والجامعات ، والوزارات . والمطلوب الان التركيز وبعد التنسيق والتوحيد على البحث العلمي ، واستخدام التكنولوجيا المتطورة لوضع المواصفات ، وضبط الجودة ، وقياس الاوزان والكميات ، وتحسين وسائل الانتاج وانواعه ، والتركيز على مراقبة المستورد ، حتى يبقى الغذاء والدواء سليماً من بدء انتاجه او استيراده حتى يصل الى رفوف المنازل . وهذا ليس بالامر اليسير . وطالما ان مجلسكم الموقر قد اعطى هذا الموضوع ما يستحقه من اهتمام . فلنعمل معاً على انجازه .

دولة الرئيس ، حضرات السادة النواب الكرام

ان الله سبحانه وتعالى يحذرنا من ان نصيب قوماً بجهالة او نعتدى على الناس لمجرد الاشاعة او الشبهة او القراءة في بعض الصحف التي لاتتورع عن المبالغة .

ومما يلفت النظر حقاً ان بعض السادة النواب قد ذكر ان لديه وثائق ورسائل حكومية تؤكد صحة اتهاماته . هل لي ان اسأل كيف تم الحصول على هذه الاوراق الرسمية وهل طلبت وفق الاسس الصحيحة ، ومن خلال امانة المجلس ام انها سربت من موظف . وهل هذه هي الروح الادارية التي نريد ان نتغنى بها . آن لنا ايها السادة ان نرسخ علاقتنا مع بعضنا البعض بروح من التعاون والثقة ، ووفق منهاج واضح المعالم او ليس من اضعاف الادارة دفع الموظف العامل الى تسريب المعلومات بالترغيب او بالترهيب او بالوعود . ان في هذا تجاوزاً على السلطة التنفيذية . وكما تطالبونا ان نراعيكم ونحترم حقوقكم ، فأننا نرجوكم ان تحفظوا حق السلطة التنفيذية .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

لقد اوضحت البيانات المقدمة من الحكومة في هذا المجلس موقف الحكومة من القضية المثارة بلا ادنى غموض ، ولا اجد ضرورة لتكرار ما جاء فيها ولكنني اود ان ابين ان الحكومة قامت بما يلي :

اولاً : فيما يتعلق بالمخالفات والانحرافات واساءة استعمال السلطة ، وحالات استثمار الوظيفة ومع ان قسماً من هذه المخالفات قد احيل جزء منها الى النيابة العامة وهي موضع نظر لديها وقسماً آخر هو قيد الاجراءات التأديبية التي قد يترتب عليها الاحالة الى النيابة العامة اذا ما كانت تشكل جريمة جزائية وليست تأديبية .

واعلمكم ان الحكومة قد قررت ايداع كافة الاوراق والملفات والمعلومات المتوفرة لديها . والتي وزعت على السادة اعضاء هذا المجلس الكريم الى النائب العام وستطلب من النائب العام انتداب اثنين من المدعين العامين من ذوي الخبرة لدراسة هذه الاوراق والتحقيق فيها تمهيداً لملاحقة من تتوافر بحقهم ادلة تكفي لمحاكمتهم .

وسيطلب من المدعين العامين استقبال

هكذا من الأصل

اي معلومات او وثائق موجودة لدى اعضاء ولجان مجلسكم الكريم او اي مواطن لديه مثل هذه الوثائق والمعلومات .

هذا وستصدر الحكومة تعليمات الى سائر الدوائر الرسمية لتزويد النيابة العامة بوضع كافة الوثائق والمعلومات المتوفرة لديها تحت تصرف النيابة العامة .

ثانياً : وفي مجال التشريعات الهادفة الى معالجة الوضع معالجة جذرية فأن الحكومة قررت الشروع في اعداد القوانين التالية :-

١- قانون انشاء ادارة الدواء

٢- قانون انشاء ادارة الغذاء

على ان تتمتع هاتين الادارتين بالحصانة والاستقلال اللازمين .

٣- اعداد مشروع قانون يهدف الى منع احتكار الدواء والاغذية الاساسية . على غرار ما هو موجود في الدول الديمقراطية المتقدمة من هذا العالم .

وفي نفس الوقت طلبت الحكومة من وزير المالية اتخاذ الاجراءات اللازمة المترتبة على ثبوت نسب الارباح الفاحشة والتي يحققها بعض تجار الادوية في حال ثبوتها .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

ان محصلة الحوار الذي دار تحت هذه القبة الكريمة هو تجربة فريدة في ممارسة الديمقراطية وستنعكس ايجابياً بلا شك على مسارنا الديمقراطي وان وجهات النظر جميعها الذي جرى التعبير عنها مهما اختلفت اساليب التعبير في القسوة او الليونة فانها في النتيجة تصب في مصلحة الديمقراطية وكرامة الانسان في هذا الوطن الغالي .

واننا نعتقد ان كل ما جرى في الايام الثلاثة السابقة من حوار وطني هو مدعاة للمزيد من الثقة والاعتزاز بنظامنا السياسي وليس مدعاة لاثارة الشكوى والمخاوف .

ان كل ما جرى سيثبت ان الديمقراطية تعمل وتعمل جيداً في بلد كالاردن وان عمل الديمقراطية هذا يقوي الثوابت الوطنية ويعززها ويساهم في ترسيخ صورة الاردن كنموذج ديمقراطي متقدم وصورة شعب الاردن ، الذي تختلف فئاته وشرائحه في الاسلوب والوسيلة ولكنها ابداً موحدة نحو هدف واحد هو رفعة هذا الوطن وسلامة ابنائه ، وبهدي قيادته الرائدة الشجاعة .

دولة الرئيس ، حضرات النواب الكرام

انني اعلنها من هذا المنبر ، وفي ضوء القسم الذي اديته باخلاص للوطن والملك والمحافظة على الدستور وان اخدم الامة ، ومن منطلق اطلاعي بحكم العمل والمهنة ، اود ان أؤكد للشعب الاردني الكريم والى مجلسكم الكريم ان دواءنا سليم ، وغذائنا سليم . وان حالات الفساد والخروج عن الصواب ليست الا حالات استثنائية ، لا تزيد عن مثيلاتها حتى في الدول المتقدمة ، واننا يجب ان نشكر الله

على آلائه ، ولكننا لن نقف عند ذلك ، بل نسعى دوماً للافضل والامثل . وهذا هو دافعنا ورائدنا ورائدكم ،في اثارة هذا الموضوع ، وجعله موضوعاً ذا صفة عامة . حتى نصل معكم الى الحلول المؤسسية ، والرؤية الصائبة ، لجعل الاردن دوماً النموذج والمثل في غذائه ودوائه ، كما هو في خلقه واعتداله وعطائه .

اشكركم جزيل الشكر واتمنى لاردننا الصامد المرابط دوام التقدم والازدهار تحت قيادة جلالة الملك الحسين المعظم وان يوفقنا الله جميعاً الى سبيل الرشاد وخدمة الوطن والمواطن .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة الرئيس على هذا البيان .

ايها الزملاء الكرام لقد استمعنا الى البيان الموثق الذي ادلى به وزير الصحة ورد معاليه على كلمات السادة النواب كما استمعنا الى كلمات النواب الكرام وتعقيب دولة رئيس الوزراء عليها ورقابنا ردود الفعل الواسعة من قبل كافة الفئات في هذا الوطن الغالي واصبح واضح لنا جميعاً :-

اولاً : ان مواضيع البحث تتعلق بنواحي هامة واساسية من حياة المواطنين وامنهم الصحي ولا يمكن السكوت عن اي تجاوز في هذا المجال من قبل اي كان سواء اكان في القطاع العام ام الخاص .

ثانياً : ان ردود الفعل الشعبية العارمة تظهر تعطش المواطنين الى ضرورة إجراء الأصلاح في كل دوائر الدولة والى ضرورة تصحيح الاختلالات فيها وزيادة الرقابة وجعلها علمية وموضوعية وفعالة وذات مصداقية عالية ، كما انها تظهر الحاجة الى زيادة انتاجية القطاع العام والتقليل من الروتين والبيروقراطية والى ضرورة العناية بالتشريعات ان النواب الكرام لم يناقشوا في كلماتهم تصريحات السيد وزير الصحة الصحفية فحسب بل فتحوا ملفات هامة وكبيرة وعلى رأسها الاصلاح الأداري والتشريعي وملف الفساد .

ثالثاً : ان المسؤولية تقع بالدرجة الأولى على السلطة التنفيذية لأجراء الأصلاح اللازم واتخاذ الأجراءات السريعة والحاسمة ومسؤولية مجلس النواب من تقل اهميته ويجب ان يتحملها كاملة من خلال متابعة ومراقبة اجراءات الحكومة وتسييرها في الأتجاه الصحيح وان لزم الأمر فعلى مجلس النواب اتخاذ كافة الأجراءات المتاحة له من خلال الدستور والقوانين وحتى لا يبقى كلام مجلس النواب كلام فأنني سوف اطلب الى لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين والى لجنة الصحة وسلامة البيئة عقد لقاءات مشتركة بينهما وسأقوم بتحويل البيان الموثق الذي ادلى به السيد وزير الصحة وكافة الأوراق والبيانات التي وصلت الى المجلس الى هذه اللجنة المشتركة كما سأطلب منها الأستمرار في مداولاتها التي بدأتها منذ حين في هذا المضمار وتوسيع قاعدة الأتصال بالجهات المسؤولة والمعنية وذات الخبرة وسأطلب إليها ان تقدم

هكذا من الأصل